الجمهورية العربية المتحدة

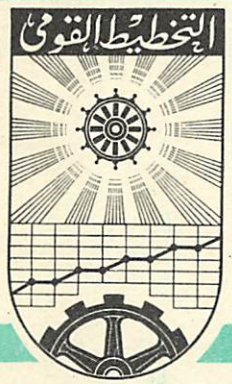

معهد التخطيط القومى

C6
١٩٤٨

مذكرة رقم (٩٤٨)

محاضرات فى تخطيط التعليم

دكتور / محمد سيف الدين فهمى
استاذ مساعد علم التربية
كلية المعلمين - جامعة اسيوط

مارس ١٩٧٠

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الآراء التي وردت في هذه المذكـــــــــــــــــــرة
تمثل رأي الكاتب ولا تمثل رأي المعهد ذاتـــــــــــــــه

محتويات البحث

الصفحـــه

الفصل الاول : بعض المفاهيم عن التربية

تعريف التربيـــة ١

مفاهيم التربيـــة ٢

أولا : المفهوم الفردى مقابل المفهوم الاجتماعى ٣

ثانيا : مفهوم الخدمة (الاستهلاك) مقابل مفهوم الانتاج (رأس المال) ... ٥

الفصل الثانى : التخطيط التربوى ماهيته ـ مبرراته

تعريف التخطيط التربوى ١٠

التخطيط التربوى ضمن اطار التخطيط القومى الشامل ١١

التخطيط التربوى وتخطيط القوى العاملة ١٢

التخطيط التربوى وتخطيط التعليم ١٣

التخطيط التربوى والتخطيط الاجتماعى ١٤

مبررات التخطيط للتربيـــه ١٥

الفصل الثالث : مداخل التخطيط التربوى

أولا : مدخل الحاجات الى القوى العاملة ٢٠

ثانيا : مدخل الحاجات الثقافيـــة ٢٣

الفصل الرابع : متطلبات وضع الخطط التعليمية

أولا : مسح الهيكل التعليمى القائم ودراسة اتجاهاته كما وكيفا ٢٧

ـ التحليل الكمى للتعليـــم ٢٧

ـ التحليل الكيـــفى للتعليـــم ٢٩

الصفحة

ثانيا : وضع الاسس والمبادىء التى تبنى عليها المخططات التربوية وتحديد اولوياتها ٣١

الفصل الخامس : مجالات التخطيط التربوى

اولا : التخطيط لهيكل التعليم ٣٣

ثانيا : التخطيط للمبانى ٣٤

ثالثا : التخطيط للتجهيزات ٣٧

رابعا : التخطيط للمناهج ٣٨

خامسا : التخطيط للكتاب المدرسى ٤٠

سادسا : التخطيط للتلميذ ٤١

سابعا : التخطيط لاعداد المعلمين وتدريبهم ٤٣

الفصل السادس : الاحصاءات التعليمية للتخطيط التربوى واستخداماتها فى تقدير النمو فى التعليم .....

اولا : الاحصاءات التعليمية .....

١ـ بيانات عن المؤسسات التعليمية ٤٥

٢ـ بيانات عن اعداد التلاميذ ٤٦

٣ـ بيانات عن المدرسين والمعلمين وسائر الموظفين فى الجهاز فى التعليم ... ٤٧

٤ـ بيانات عن المبانى والتجهيزات المدرسية ٤٧

٥ـ بيانات عن النشاط المدرسى خارج الفصل ٤٨

٦ـ بيانات عن مخصصات التعليم او ميزانياته ٤٩

ثانيا : الاحصاءات التعليمية وتقدير النمو فى الجهاز التعليمى خلال سنوات الخطه

(١) التنبؤ باعداد الاطفال المنتظر قبولهم بالسنه الاولى بالمرحلة الاولى ٥٠

(٢) تقدير اعداد المنتظر قبولهم بالسنوات الاولى من المراحل التعليمية التاليه ٥٢

(٣) تقدير اعداد التلاميذ المنتظر قيدهم فى السنوات المختلفه لمراحل التعليم ٥٣

الفصل السابع : اقتصاديات التربيـة

ـ التربية وتنمية الموارد البشريه فى المجتمع ٥٥
ـ التعليم كمشروع اقتصـادى ٥٨
١ـ طريقة التراوط بين نفقات التعليم والدخل القومى ٥٨
٢ـ طريقـة الباقـى ٥٩
٣ـ قياس العائد المباشر من الانفاق على التعليم ٦٠
٤ـ حساب معاملات الارتباط بين نسب المقيدين فى التعليم واجمالى الدخـل القومى ٦٢

خاتمـــة :

ـ التربية بين النظرة الاقتصادية والنظرة الانسانيـة ٦٢

مذكرات فى التخطيط التعليمى

الفصل الاول

بعض المفاهيم عن التربيـــة

التربية صناعة انسانية ابتدعها الانسان يوم ان استقر على هذه الارض وبدأ فى تكوين حضارات خاصة به • فعندما استقر الانسان وبدأ فى تكوين الحضارة ظهر التخصص وتقسيم العمل ، فقامت فئه من الناس ببعض الاعمال او المهن ، وقامت فئات اخـــرى بأعمال ومهن اخرى ، وتشابكت حياة الافراد كما تشابكت حياة الجماعات • وبدأ كل انسان يعتمد على زميله وعلى جاره بعد ان كان هائما شاردا فى الغابات والفيافى • وبظهـــور حضارات الانسان ظهرت صور مختلفه من الحكومات تباينت فى نظمها واشكالها وفقـــا لمظاهر الحياه الاجتماعية والثقافية • وبدأت بالتالى كل جماعة تفكر فى ان بقاء نظامهـــا وتراثها الثقافى والحضارى يتوقف على اعداد الاجيال الجديدة فى المشاركة فى حياه الجماعة وفقا لتقاليدها وعاداتها وانماط السلوك والتفكير فيها • ومن هنا ظهرت التربية كعمـــل انسانى خطير هدفه تنشئة الاجيال الجديدة فى المجتمع للقيام بوظائفهم المنتظره فيه •

تعريف التربيـــة :

التربية بذلك يمكن تعريفها بأنها الجهد المقصود او غير المقصود الذى يقـــوم به الانسان لتنشئه الافراد الجدد فى المجتمع بطريقة تسمح بتنمية طاقاتهم وامكانياتهم الى اقصى درجة ممكنه فمن اطار ثقافى معين قوامه مجموعه الافكار والعادات والقيم والتقاليـــد واللغه والنظم والمؤسسات الموجوده بحيث يصبح هؤلاء الافراد قادرين على المساهمـــة الايجابية فى تنمية وتطوير المجتمع الذى يعيشون فيـه •

او هى العملية التى يتم بها اعداد الافراد للحياه والمشاركة فى مجتمع معين ، او هى عملية تشكيل للانسان ضمن نطاق اطار ثقافى واجتماعى معين ، تشكيل يتيح للانسان اقصى درجة للنمو الذاتى . كما يتيح له اقصى امكانية للمشاركة فى حياة الجماعة وتمثل نمط الثقافة السائد .

والتربية بذلك هى الحياه الكلية للافراد والجماعات منظورا اليها من وجه نظر امكانيات النمو لدى الافراد واهداف التطور لدى المجتمعات .

مفاهيم التربية :

والتربية وفقا لذلك يمكن النظر اليها بمنظاريين : منظار فردى يعنى ان يكون الفرد هو هدف التربية وهو مادتها ومحورها . بمعنى ان طبيعة الانسان والقوى والطاقات والامكانيات والاستعدادات التى لديه اعتبارات لايمكن التغاضى عنها ، بل هى اعتبارات تكون صميم العمليه التربوية . فالتربية اولا واخيرا عمل انسانى ، عمل يتم على الانسان وبواسطة الانسان ، وهدفه احداث اقصى درجة ممكنه للنمو الانسانى . والمنظار الثانى هو المنظار الاجتماعى ، ويستند الى ان التربية عملية اجتماعية لايمكن ان تتم الا فى وجود مجتمع انسانى ، مجتمع قوامه حياة الناس وماتتضمنه من مجموعة الافكار والنظم والعادات والتقاليد وغير ذلك من مقومات ثقافة الناس .

ونحن وفقا لهذا المنظار او هذا المنظور لايمكن ان نربى الانسان او نعلمه الا اذا علمناه شيئا او ربيناه على اشياء ، وهذا الشىء او الاشياء هى بالضرورة النسيج الثقافى للمجتمع .

وقد نشأ عن النظر الى التربية بهذين المنظارين عدة مفاهيم للتربية عبرت عن نفسها فى صورة ثنائيات متقابلة تجاذبت اراء المفكرين فى التربية ، وقادت الى كثير من الصراعات فى تطور الفكر التربوى .

أولا : المفهوم الفردى مقابل المفهوم الاجتماعى :

١ـ المفهوم الفردى :

يؤكد هذا المفهوم للتربية على الفرد ، فالفرد هو محور العملية التربوية وكل شىء فى التربية يجب ان يوجه نحو خدمة الفرد . التربية وفقا لهذا المفهوم عمليه نمو فرد انسانى ، وهى بذلك تهدف الى تنمية جميع الطاقات والامكانيات الموجوده فى الفرد بقصد جعله اكثر قدره واكثر نماء واكثر سعادة . والتربية اذ تعمل على اكساب الفرد مجموعة المعارف والعادات والتقاليد والقيم ومختلف عناصر الثقافة القائمة فانما هى تهدف الى جعل الافراد اكثر كفاءة وقدره على الوصول الى سبل اسعاد ذواتهم وتكامل شخصياتهم وتنمية قواهم . هدف التربية اذن هو سعادة الفرد ، وسعادة الجماعة هى محصلة سعادات افراد هذه الجماعة . ونمو المجتمع وفقا لهذا المفهوم لايتم الا عن طريق نمو افراد هذا المجتمع افضل نمو ممكن .

واذا كان الافراد مختلفون بحكم الطبيعة وعوامل الوراثه ، فتربية الافراد يجب ان تختلف بالتالى . واذا كان لكل طفل قدراته وامكانياته وميوله واستعداداته الخاصة فهدف التربية هو العناية بهذه الخصائص المختلفه لكل طفل . وعلى ذلك فالتربية وفقا لهذا المفهوم يجب ان ترعى الفروق الفرديه بين الاطفال وعليها ان تعنى بالتميز والامتياز . وان هذه العناية او تلك الرعاية لن تعود بفائدة فقط على الاطفال باعتبارهم افراد ولكنها ستعود بالتالى على المجتمع كله . فالمجتمع لايحتاج الى تماثل او مطابقة بقدر مايحتاج الى اختلاف وتنوع .

واذا كانت قدرات وامكانات واستعدادات الطفل تنمو وفقا لمراحل نضجه العمرى والعقلى ، فمن الضرورى جدا للتربية ان تتدرج فى الخبرات التى تقدمها للطفل وفقا لمراحل نموه فليس هناك ضرورة مطلقه لاى نوع من الخبرة او لاى صورة من صور المعرفه ، انما محددات الخبره او المعرفه هى مرحلة النضج التى يمر بها الطفل ونوع القوى والاستعدادات التى يحملها .

٢ـ المفهوم الاجتماعى :

واذا كان المفهوم الفردى للتربية يؤكد على قيمة الفرد باعتباره هدفا اعلا للتربية ، فان المفهوم الاجتماعى يعطى اهتمامه الاعظم للمجتمع . التربية فى نظر هذا المفهوم عملية اجتماعية هدفها اعداد الفرد للحياة فى مجتمع معين ، بكل مايحمله هذا المجتمع من عناصر ثقافية خاصه . فالفرد اذن لاقيمة له الا باعتباره عضوا فى مجتمع ، والصفات التى يحملها الفرد هى صفات اكتسبها نتيجة وجوده كعضو فى جماعة الفرد وفقا لهذا المفهوم لايحمل صفاته الانسانية الا نتيجة وجوده فى المجتمع . والفرد لايستشعر انسانيته نتيجة انطلاقه حرا فرديا فى هذه الارض ، ولكن نتيجة وجوده عضوا فى جماعة يشارك فى شئونها ويسعد بسعادتها ويطمئن باطمئنانها .

وعلية فالتربية وفقا لهذا المفهوم لاتهدف فقط الى اعداد الفرد لان يأخذ مكانه فى المجتمع ، او تهيئته لان يلعب دوره المطلوب منه القيام به ، وانما التربية تهدف ايضا الى تنمية المجتمع . التربية بذلك يجب ان تذهب الى الجموع اولا ، او عن طريق تنمية المجتمع يحدث النمو الفردى . فالافراد الافضل هم هؤلاء الذين نشأوا فى مجتمع افضل .. والمجتمع الافضل هو القادر فقط على اعداد الرجال الفاضلين .

والتربية لذلك عليها ان تتمثل اهداف المجتمع وقيمة وآماله وتصوراته للنمو والرخاء والمستقبل ، ومكانة الانسان فيه . ومعنى هذا ان الاهداف التربوية للتربية يجب ان تعكس الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، او هى فى حقيقتها ترجمة تربوية لاهداف المجتمع .

ثانيا : مفهوم الخدمة (الاستهلاك) مقابل مفهوم الانتاج (رأس المال)

١ــ مفهوم الخدمة (الاستهلاك) :

سادت النظرة الى التربية باعتبارها خدمة للفرد او الجماعة ، او صورة من صور الاستهلاك معظم المجتمعات القديمة والحديثه . فالتربية او التعليم وفقا لهذا المفهوم خدمة يقدمها الافراد لذواتهم او بنيهم ، او خدمة تقدمها الدولة لرعاياها او الاجيال الصاعده فى مجتمعاتها بهدف تنميتهم او رعايتهم او تهذيبهم وتثقيفهم .

وبالرغم من اشارات الكثير من رجال الاقتصاد من امثال سميت او مارشال او ماركس ، وبالرغم من الواقع المحسوس والمتضمن فى عملية التربية بانها تعد الافراد للعمل والانتاج والمساهمة فى احداث الرخاء او النمو الاقتصادى ، فان هذا المفهوم الاخير لم يكن واضحا او قويا فى اذهان القائمين على الدولة او على التعليم ذاته ولم يكن يمثل منطق ضغط او قوة على هؤلاء او اولئك باعتبارهم مسئولين بالاشتراك عن تنمية التربية والتعليم فى المجتمع .

فالتعليم فى ذلك شأنه شأن الصحة او الثقافة او الترفيه فالدوله لاتهدف ، كما ان الافراد لايهدفون ، الى اى غاية انتاجية او اقتصادية صريحة ، انما هى تهدف او هم يهدفون ، الى رفع المستوى الصحى للافراد وجعلهم اكثر صحه ونماء ، ورفع المستوى الثقافى للافراد وجعلهم اكثر ثقافة واكثر علما ومعرفة ، ورفع درجة التذوق الفنى وجعلهم اكثر احساسا بصور الجمال الطبيعى او ماينتجة الخلق والابداع

الانسانى من نماذج فنيه او جمالية . فالدولة بالصرف على التعليم (وكذلك الافراد) تهدف الى ان يكون رعاياها اكثر تعليما واكثر علما ، وان يساعدهم هذا التعليم وهذا العلم على ان تتفتح قواهم وطاقاتهم وامكاناتهم الى اقصى درجة ، وبذلك يصبحوا قادرين على التمتع بحيواتهم وما ابدعته الطبيعة او صور الخلق الانسانى من جمال .

وهذا المفهوم القائم على اعتبار التعليم خدمة تقدم الى الافراد او الجماعات — شأنه فى ذلك شأن الخدمات الاخرى من صحة او ترفية او ثقافة او نقل او اسكان — لم ينكر تماما ان التعليم او هذه الخدمات جميعا لها مساهماتها الاقتصادية او اثرها فى احداث النمو الاقتصادى عن طريق اعداد الافراد للدخول لسوق العمل وزيادة قدرتهم وكفائتهم الانتاجية . انما كان الاحساس بأثر التعليم او التربية فى التنمية الاقتصادية احساسا غير صريح او كان جانبيا ثانويا . فالتعليم فى نظر هؤلاء حق لكل مواطن بصرف النظر عن اى اعتبارات اقتصادية . والتعليم مسئولا اولا عن تنمية الافراد واطلاق طاقاتهم وامكاناتهم ، وهو مسئول ايضا عن المحافظه على التراث الثقافى وضمان استمراره ونموه وتطوره وشرط هذا كله توافر الامكانات لدى الدوله او الافراد . فحق الافراد فى التعليم ، او مسئوليات التربية تجاه الافراد والمجتمعات مشروطه بقدرة الدولة على تحويل البعض من مدخلاتها الى التعليم او مختلف صور النشاطات الخدمية . ومعنى هذا ان الخدمات ومنها التعليم .. اما اذا قلت لسبب ما ، فلا سبيل لها سوى الحد من هذه الخدمات .

وقد كان لهذا المفهوم اثره على نمو التربية او التعليم . فلقد اضعف هذا المفهوم الصله المتبادلة بين التعليم والنمو الاقتصادى . فليس النمو الاقتصادى هو القادر على توفير مزيد من الصرف على التعليم ، وانما النمو التعليمى ايضا هو القادر على احداث مزيد من النمو الاقتصادى . وبذلك اهمل هذا المفهوم الدور الخطير الذى يمكن ان يلعبه التعليم فى احداث التنمية الاقتصادية . وقد كان لهذا اثره فى قلة الصرف على التعليم ، خاصة فى وقف الازمات الاقتصادية ، كما كان له اثره فى وضع التعليم موقف الضعيف الذى يأخذ الفتات عند النظر فى توزيع ميزانية الدولة او ميزانية الخطه بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى .

٢ـ مفهوم الانتاج (رأس المال) :

الا ان التطورات الاقتصادية الحديثه وزيادة الاهتمام باحداث اقصى معدلات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد وجه الانظار اكثر من ذى قبل نحو التعليم باعتباره اداه من ادوات الانتاج لها اثرها الخطير فى احداث التنمية الاقتصادية • فقد اوضحت كثير من الدراسات الاقتصادية الحديثة التى سنشير اليها فيما بعد الى اهمية " العامل الانسانى " كأحد العوامل الهامة فى الانتاج • ولايعنى التحسن فى " العامل الانسانى " زيادة كفاءة او مهارة العامل عن طريق التعليم او التدريب ، وانما تعنى جميع صور التقدم فى الانتاج الناشئ عن مساهمة الانسان سواء كانت هذه المساهمة عقلية او مهاريه او عقلية او ابتكاريه • فالحقيقه ان اى تقدم علمى او تكنولوجى يزيد من كفاءة الالة على الانتاج ، او اكتشاف عناصر انتاجية جديدة هى فى الحقيقه نتيجة من نواتج التحسن فى " العامل الانسانى " التى ينشأ ولاشك نتيجة العناية بالذكاء الانسانى وصقله بالتربية والتعليم •

هذه الاتجاهات الحديثه للتربية باعتبارها تمثل نوعا من الاستثمار لرؤوس الاموال او باعتبارها عاملا من عوامل الانتاج كان لها اثرها كذلك فى اعادة النظر الى المفهوم الاستهلاكى للتربية باعتبارها خدمة انسانية للافراد او المجتمعات • فقد اصبح ينظر الى التربية باعتبارها سلعة استهلاكية نظرة متميزه عن السلع الاستهلاكية الاخرى • فالتربية كنوع من الاستهلاك تتميز بما يلى :ـ

أ ـ انها سلعة استهلاكية معمره • فالتعليم ليست كوجبة غذاء تستهلك بمجرد استخدامها ، انما هو سلعة معمرة تستمر مع الفرد طوال حياته تضئ حياته وتنمى شخصيته وتقوده الى مزيد من النمو والخبرة •

ب — انها استهلاك له تأثيره على انماط الاستهلاك الاخرى • فنوع التعليم او مستواه له تأثيرة الكبير على اختيار الفرد لانواع السلع التى يستهلكها فالتعليم يغير من عادات الشخص فى الاكل والشرب والملبس والسكن • والتعليم يجعل الفرد يستهلك ثقافة اكثر وترفيها اكثر وسلعا معمره اكثر • ومن المعروف ان انماط استهلاك الشخص المتعلم تختلف كثيرا عن انماط استهلاك الشخص الجاهل •

حـ — انها استهلاك يؤدى الى تغيير فى طبيعة العمل الذى يقوم به الفرد • فكلما ازدادت درجة تعليم الفرد كلما زادت فرص العمل بالنسبة له ، وكلما زادت فرصه للقيام باعمال تحتاج الى مجهود ذهنى اكثر ومجهود عضلى اقل •

واخيرا فمهما اختلفت هذه المفاهيم فلها جميعا وجهات النظر السليمة التى تمثلها • فغاية التربية ولاشك هو الانسان ، الانسان فى احسن صورة له • وغاية التربية ايضا هو المجتمع على اعتبار انها عملية اجتماعية هدفها اعداد الفرد للحياه فى مجتمع معين ، ثم تنمية هذا المجتمع لاقصى درجة يمكن تصورها • والتربية من ناحية اخرى خدمة للفرد ، خدمة يستهلكها الفرد فى صورة ثقافة وكتاب وعلم توسع آفاقه وتطلق قواه ثم هى فى ذات الوقت وسيلة هائله من وسائل الانتاج وعصر هام من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

الا ان اى مفهوم من هذه المفاهيم مفهوم قاصر عن تفسير العمليه التربويه اذا أخذ على انفراد • فالتربية عمل انسانى ضخم ، وهو من الضخامة والعظم بحيث لاتستطيع اى من هذه المفاهيم منعزله ان تفسره ، بل يلزم تواجد هذه المفاهيم مجتمعه •

ثم ان هذه الثنائيات لامعنى لها عند النظر الى التربيه ، وهى ثنائيات يجب الا تتناقض مع بعضها ، بل يجب ان يكمل بعضها البعض الاخر . ان التربية عندما تعنى بالفرد لاتستطيع ان تهمل جانب المجتمع . وهى عند النظر اليها باعتبارها قوة من قوى الانتاج تحمل فى طياتها عناصر الخدمة التى تؤدى الى الافراد او الجماعات باعتبارها هدفا فى حد ذاتها . ان الهدف النهائى للتربية ليس زيادة فى الدخل او نموا اقتصاديا معينا بل هو ايضا مزيد من التربية ومزيد من النمو المتكامل فى مختلف المجـــــالات .

الفصل الثاني

التخطيط التربوى - ماهيته - مبرراته

تعريف التخطيط التربوى :

التخطيط هو اسلوب للعمل يعتمد على استخدام المنهج العلمى فى التفكير والتدبير فى تحديد اهداف معينه للنمو الاقتصادى او الاجتماعى ، ثم تجنيد جميع الطاقات والامكانات التى لدى المجتمع لتحقيق هذه الاهداف . فالتخطيط كما يقول الميثاق " هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنيه المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعملية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية " .

والتخطيط هو العملية المقصوده المبنيه على اساس من الدراسة العلميه والتفكير والتدبير التى تهدف الى تحقيق اهداف تنموية معينه سبق تحديدها فى ضوء احتياجات المستقبل وامكانات الحاضر .

وتطبيقا لهذا المفهوم عن التخطيط فانه يمكن تعريف التخطيط التربوى بأنه العملية المنظمة المستمرة القائمة على اتباع مناهج البحث العلمى فى مجالات التربية والاجتماع وعلوم الاداره والاقتصاد والمالية والتى غايتها تحقيق اهداف تربوية معينه . وغاية هذا التخطيط ان يحصل كل فرد فى المجتمع على تعليم مناسب من ناحيتى الكم والكيف يضمن له ان ينمى قدراته وامكاناته بحيث يجعله قادرا على الاسهام اسهاما فعالا فى تقدم المجتمع تقدما شاملا من مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

التخطيط التربوى ضمن اطار التخطيط القومى الشامل :

التخطيط الشامل هو الاسلوب الذى تستخدمة الدولة لتوجية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها بما يضمن حصر واستغلال جميع الطاقات المادية والطبيعية والبشرية لتحقيق اهداف تنموية معينه خلال فترة زمنية معينه ٠ ويعنى هذا تحديد اهداف معينة للنمو ، ووضع اولويات لها فى ضوء معايير معينه ، ثم وضع السبل او الاجراءات التنفيذيه المناسبة لتحقيق هذه الاهداف فى ضوء الاولويات الموضوعه ٠ والتخطيط الشامل يعنى ان تشمل عملية التنمية النمو فى كافة القطاعات بطريقة متوازنه متناسقه بحيث لاينمو قطاع معين على حساب قطاع آخر ، او بحيث لايؤدى النمو او التخلف فى قطاع الى اعاقة النمو فى قطاع آخر ٠ فالتخطيط عملية تنظيمية يقصد بها تنسيق الجهود التى تبذل لتحقيق اقصى معدلات للتنمية القومية ٠

وقياسا على هذا فالتخطيط الشامل لايعنى باحداث تنمية فى قطاعات معينه او احداث نمو فى جميع القطاعات منفصله عن بعضها ، فمثل هذا التخطيط المتجزئ يؤدى الى كثير من التضارب وضياع القوى والطاقات ٠ وانما يعنى التخطيط الشامل بتناسق عمليات التنمية فى جميع القطاعات بحيث يتحقق الهدف النهائى وهو النمو المتكامل لجميع جوانب المجتمع ٠ فأهداف التخطيط لاى قطاع يجب ان ينظر اليها ضمن اطار الاهداف العامة للخطه ٠ وبذلك ففى نظر التخطيط الشامل ليس هناك اهداف معينه للنمو فى التعليم او الصحة او العمل ، او زيادة الدخل ، انما هناك هدف واحد مشترك هو ان تتحسن سبل الحياه للانسان بكل مايفيد ذلك من زيادة فى الدخل وارتفاع فى مستوى التعليم والصحة والثقافة ٠٠ الخ ٠

ولاشك ان هذا المفهوم للتخطيط الشامل يعنى ان ينظر الى اهداف التخطيط للتعليم لا باعتبارها اهداف مستقله فى حد ذاتها ، ولكنها باعتبارها مكونات لهدف عام مشترك هو تحقيق الرفاهية والسعاده للفرد والمجتمع • ومعنى هذا ان التخطيط للتعليم يجب ان ينظر الى مايمكن ان يحدثه النمو فيه من مؤثرات على النمو فى مختلف القطاعات الاخرى ، كما يجب ان ينظر الى مايمكن ان يتركه النمو فى مختلف القطاعات الاخرى من آثار على التعليم •

ان هذا المفهوم لتخطيط التعليم على انه لبنه فى بناء التخطيط القومى الشامل هو فى الحقيقه الفكره الحديثه فى التخطيط التربوى • فطالما وضعت خطط لتنمية التعليم روعى فيها حاجات المستقبل ، وامكانات الحاضر ، الا ان هذه الخطط لم تكن ضمن اطار تخطيط قومى شامل مما عاق تقدم او نجاح هذه الخطط فى مجال التنفيذ •

التخطيط التربوى وتخطيط القوى العاملة :

تخطيط القوى العاملة هو العملية المنتظمة المستمره التى يتم بها حصر وتقدير الموارد البشرية للمجتمع ثم تصنيف هذه الموارد واستغلالها او توجيهها وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية بواسطة هيئة مركزيه وفقا لمتطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير والبعيد • وعلى ذلك فهدف تخطيط القوى العاملة هو تحقيق حالة تشغيل كاملة للقوى العاملة الموجوده او المنتظر تواجدها واستغلال هذه القوى استغلالا كاملا يضمن توافر حالة من التوازن يبين الحاجات الى القوى العاملة كما تحددها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعرض من القوى العاملة كما توضحها عوامل النمو السكانى وامكانات التعليم والتدريب •

وبذلك فتخطيط القوى العاملة ليس الا مرحلة من مراحل احداث تخطيط سليم للتعليم يضمن اقصى مساهمة للتعليم فى احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وذلك عن طريق توفير حاجات الخطه الى قوى عاملة مدربة فى كافة التخصصات والمستويات

التخطيط التربوى وتخطيط التعليم :

ومن المهم ايضا التفريق بين التخطيط التربوى والتخطيط التعليمى . والتفرقة بين الاثنين ليست تفرقه بين مفهومين للتخطيط ، انما هى تفرقة بين مفهوم التربية ومفهوم التعليم . فالتعليم يمكن تعريفه بأنه العملية المقصوده التى تؤدى فى مؤسسات انشئت خصيصا لهذا الغرض ويقوم بها افراد اختيروا ودربوا للقيام بهذه العملية بهدف ان يحصل الافراد خلالها على بعض المعارف او يكتسبوا بعض المهارات او الخبرات . والتعليم وفقا لهذا المفهوم مرتبط بالمدارس والمؤسسات التعليمية الاخرى . اما التربية فقد علمنا ان اوسع واعظم من هذا كثيرا . فالتربية لاتهدف فقط الى توصيل المعرفة او اكساب مهارة او تنمية قدرة معينه ، انما هى بالاضافة لهذا تهدف الى تنمية الفرد من جميع جوانبه الروحيه والعقليه والجسدية والخلقيه والمهارية . واعداده اعدادا سليما لكى يساهم مساهمة فعاله فى تنمية المجتمع الذى هو هدف ايضا من اهداف التربية. لهذا فان مؤسسات التربية اوسع واعظم من مؤسسات التعليم . فالاسرة والجامع والكنيسة والسينما والمسرح والتليفزيون وجماعه الرفاق ودور النشر والثقافة بل والنظام الاجتماعى والسياسى كله اساس ومؤثرات فى التربية .

على انه من الخطوره ان ينظر الى التعليم نظره منفصلة عن التربية ، فقد يؤدى هذا الى ان تهتم معاهد التعليم بالتحصيل ويصبح هدفها الوحيد المعرفه ، وتهمل النواحى التربوية الاخرى . ان وظيفة المدرسة يجب ان تكون تربية لامجرد تعليم مادة او مواد معينه .. وعند الحديث فى هذا المجال عن تخطيط التعليم لانستطيع ان نهمل جانب التربية ، وعندما سنتحدث عن تخطيط التربية سنقصر حديثنا على التخطيط للتعليم

على اعتبار ان التعليم هو العملية التربوية التى تتم داخل اطار المدرسة او المؤسسات التعليمية المباشرة فى صورتها الرسمية Formal Education دون ان نتطرق الى تخطيط العمليات التربوية التى تقوم بها مؤسسات تشارك اشتراكا فعالا فى العملية التربوية بمعناها الواسع دون ان نستطيع تسميتها بمؤسسات تعليمية مثل المسجد او الكنيسة او السينما او التليفزيون او النادى ٠٠ اوغير ذلك من المؤسسات او التنظيمات التربوية من اجل ذلك يجب التنبيه الى اننا عندما سنستخدم كلمة التخطيط التربوى فانها ستكون مرادفه لكلمة التخطيط للتعليم او التخطيط التعليمى ٠

التخطيط التربوى والتخطيط الاجتماعى :

مما سبق يمكن ان نلاحظ ان التخطيط التربوى هو النشاط الواعى الذى تقوم به الدولة لاحداث تحولات معينه فى الافراد تجعلهم قادرين على المساهمة فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠ والتنمية كما سبق ان عرفنا ليست فقط نموا اقتصاديا او اجتماعيا معينا او كليهما معا وانما تعنى نموا كميا وتغيرا نوعيا فى مختلف جوانب النشاط الاجتماعى نحو الافضل والاحسن ٠

ومعنى هذا اننا يجب ان ننظر الى التنمية باعتبارها وحده ٠٠ هدفها تحسين نوعية الحياة عند الناس ٠٠ وهذا التحسن لايتضمن فقط رفع مستوى المعيشه او زيادة الدخل ٠٠ وانما يتضمن اكثر من هذا تغييرا فى الظروف الاجتماعية التى يحيشها الانسان وتوجهها نحو الاحسن ٠ وبالتالى فالتخطيط التربوى يجب ان يكون جزءا من التخطيط الاجتماعى ٠

وهذا الفهم للتخطيط التربوى يجعل منه نشاطا واعيا محسوبا هدفه احداث تغيير فى الاوضاع والظروف الاجتماعية التى يحياها الانسان نحو الافضل والاحسن دائما ٠ وبذلك فان هذا الفهم يجعل التخطيط التربوى ملتحما التحاما كاملا بمختلف عمليات التخطيط فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ٠

كما ان هذا الفهم للتخطيط التربوى لايعنى احداث نمو كمى معين فى عـــدد التلاميذ او المتعلمين ٠ كما لايعنى تغييرا معينا فى مناهج التعليم او طرق التدريس، وانما يعنى محاولة لتغيير الانسان نفسه وتغيير الاطر الاجتماعية والثقافية بما يجعـــل الانســان قادرا وراغبا فى اطلاق كافة قواه وامكاناته للمساهمة فى احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــــة ٠

وبذلك فان التخطيط التربوى يجب الا يقف عند حد اعداد القوى العاملة المدربه التى تحتاجها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وانما يجب ان يصبح التخطيـــط التربوى نوعا من التخطيط الاجتماعى ، تخطيط يغرس فى الافراد قيما جديدة للعمـــل والابداع والخلق والابتكار والتعاون وتحمل المسئولية وغير ذلك من قيم تساهم فى بنـــاء مجتمع جديد ٠ وعلى التخطيط التربوى ان يعمل على خلق المناخ المناسب لاحـــداث عملية التغيير او التطور الاجتماعى ٠ وعليه ايضا ان يزيد من قوة الجماعة ويربطها باهدافها الجديدة ٠٠ وعندما يتحقق هذا يصبح التخطيط التربوى عنصرا هاما من عناصر التخطيـط الاجتماعى ، ان لم يكن اهمها جميعا ٠

مبررات التخطيط للتربيـــــة :

التخطيط التربوى ضرورة حتمتها طبيعة المتغيرات التى حدثت فى مجتمعاتنا الحديثة والتى جعلت من الضرورى اعادة النظر فى سياسات التعليم واتجاهات نموه كما وكيفا بمـــا يجعله اداه فعاله فى احداث عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠ ولعل اهم هـــذه الضرورات او المبررات مايلـــى :ـ

١- الايمان بالتخطيط كاسلوب للعمل ولقيمته فى السيطره على المستقبل :

نبتت فكرة التخطيط اولا فى المجتمعات الاشتراكية ، وكانت قاصرة فى بدء امرها على التخطيط الاقتصادى الا ان نجاح اسلوب التخطيط فى احداث معدلات عاليه من النمو الاقتصادى شجع على تطبيق اسلوب التخطيط فى القطاعات الاخرى ، ثم انتقل مبدأ التخطيط الى جميع دول العالم الرأسمالى على اعتبار انه اسلوب للعمل يمتاز بعلميته وكفائته وقدرته على تحقيق اقصى معدلات للنمو . ولما ظهر للقائمين على التخطيط الاقتصادى ان التخطيط عملية متكاملة وان النمو الاقتصادى مرتبط بالنمو فى مختلف النشاطات الاخرى وخاصه بتوفير حاجة الاقتصاد الى قوى عاملة مدربه ، بدى واضحا الحاجة الى وجود تخطيط تربوى قادر على توفير حاجات النمو الاقتصادى الى قوى عاملة مدربه قادرة على تنفيذ مشروعات الخطه ، وان تكون هذه الخطط التربوية ضمن الاطار الشامل لخطط التنمية القومية .

٢- النظرة الى التربية باعتبارها استثمار ذو مردود عال :

اذا كان الاهتمام بالتخطيط الاقتصادى قد ضم ضرورة العنايه بالتخطيط للتعليم للصلة الوثيقة التى تربط النمو الاقتصادى بتوفير حاجة هذا النمو الى قوى عاملة مدربة فقد كان للمفهوم الحديث للتربية باعتبارها عنصرا من عناصر الانتاج ، ونوعا من رأس- المال اثر هام فى تبنى مبدأ التخطيط بالنسبة للتربية . لقد اثبتت كثيرا من الدراسات التى حاولت تفسير النمو الاقتصادى فى كثير من الدول اهمية التربية كعامل من عوامل الانتاج . واذا كان الوضع كذلك فمن المهم وضع تخطيط تربوى يضمن النمو لجهاز التعليم وزيادة طاقاته وجعله اكثر قدره على المساهمة فى احداث اقصى معدلات للنمو الاقتصادى والاجتماعى .

٣ـ ارتفاع كلفة التعليم :

لعل من اهم اسباب الاخذ بأسلوب التخطيط فى التربية هو ارتفاع نفقات التعليم والاتجاه المثمر نحو زيادة هذه النفقات • والتربية عملية مكلفة بل هى اكثر نشاط المجتمع من حيث ماتتطلبه من تكاليف لانها حق لكل مواطن بحكم ميلاده فى مجتمع معين • وهى مكلفة لانها الزامية على كل فرد من الملايين العديدة لافراد المجتمع لعدد من السنوات قد يصل الى العشر ، ولايقل فى اكثر من المجتمعات وهى مكلفة لان اساليب التربية الحديثه تتطلب كثيرا من النفقات فى صورة مبانى وتجهيزات وتدريب للمعلمين وغير ذلك • ومادامت تكاليف التربية بهذه الضخامه فمن الضرورى وضع تخطيط لنموه والصرف عليه ، تخطيط قائم على تحديد الاهداف القريبة والبعيده وعلى حساب دقيق للاولويات والحاجات والامكانات •

٤ـ ضرورة ربط التربية بحركة المجتمع وتطوره :

ان التربية مرتبطه اشد الارتباط بحركة المجتمع وتطوره ، وهى حركة دائمة ومستمره •• فطبيعة المجتمعات الحديثه كما نعرف طبيعة متغيره متطوره فهناك التطورات الاقتصادية وماتعنيه هذه التطورات من تغيرات فى التراكيب الاقتصادية وتحركات للقوى العاملة بين النشاطات الاقتصادية المختلفه ، وما تعنيه ايضا من تغيرات فى الهياكل الوظيفية فى مختلف القطاعات • ثم هناك التطورات الاجتماعية وما تفرضه من مظاهر للهجرة الداخليه او صور للحركية الاجتماعية او الانتقال الجماعى • ثم هناك ايضا النمو العقائدى والسياسى ومايفرضه هذا النمو من تغيرات فى اهداف ومناهج التعليم • ولا شك ان ربط التربية بهذه التطورات المستمرة يحتاج الى نوع من التصور والخيال لنمو التعليم او الى نوع من الهندسة البشرية وهذا التصور او هذه الهندسة البشرية هى بعينها عملية التخطيط التربوى او جانب من جوانبها على الاقل •

٥ــ زيادة الطلب على التعليم :

تواجه جميع المجتمعات زيادة فى الطلب على التعليم بصرف النظر عن حاجة المجتمعات للتعليم • وهذه الزيادة فى الطلب تعود الى عديد من الاسباب • ومن اهم هذه الاسباب هو الزيادة المستمرة فى السكان بالنسبة لجميع المجتمعات • فقد وصلت معدلات الزيادة السكانية فى بعض المجتمعات ومنها الجمهورية العربية المتحده الى حوالى ٣٪ سنويا • كما ان من هذه الاسباب زيادة الاعتراف بالتعليم باعتباره اداه للنمو الوظيفى والاقتصادى ، فالتعليم بالنسبة للجميع هو الاداه الوحيدة للترقى فى السلم الاجتماعى والوظيفى بالاضافة لهذا فالتعليم وفقا لجميع الدساتير حق لكل فرد بل الزام على كل فرد • ولا شك ايضا ان الارتفاع فى مستوى المعيشه الذى تشاهده معظم المجتمعات الحديثه قد دفع بالافراد لطلب مزيد للتعليم لهم ولابنائهم •

٦ــ فقدان التناسق والتوازن فى مجال تنمية التعليم :

كان من اثر الاهتمام بنمو التعليم نتيجة لزيادة الطلب عليه ، ان نمى التعليم فى غيبه عن التخطيط نموا لم يكن متوازنا ، كما ان الجهود التى بذلت فيه لم تكن منسقه •• فقد حدث عدم اتزان مثلا بين النمو فى التعليم الابتدائى والنمو فى التعليم الثانوى ، كما حدث عدم اتزان فى النمو فى التعليم بين المحافظات المختلفه او بين الريف والحضر • كما حدث عدم اتزان فى نمو التعليم بالنسبة للبنين والبنات • وحدث ايضا عدم اتزان فى نمو التعليم بين التعليم العام والتعليم الفنى • ونشأ عن ذلك نمو غير متوازن داخل التعليم ، وفى علاقة التعليم بمختلف متطلبات النشاط الاجتماعى المختلفه • وكان ان بذلت جهود كثيرة لخدمة التعليم الا انه لم يحدث تناسق بين هذه الجهود مما ظهر اثره فى حدوث كثير من التناقضات ، وفى كثير من الجهود الضائعه التى لم تعد على التعليم نفسه او على النمو الاقتصادى والاجتماعى بأى اثر كبير •

وكان من الضرورى فى ضوء جميع هذه الاعتبارات وضع تخطيط تربوى يضمن نمو التعليم نموا متوازنا يحقق اهدافه الخاصه ويحقق اهدافه بالنسبة للنمو الاقتصادى والاجتماعى كله •

الفصل الثالث

مداخل التخطيط التربوى

التربية كما سبق ان ذكرنا عملية متعددة الجوانب ، ومن الخطوره لذلك النظر اليها بمعيار واحد او من زاوية واحده . التربية لها قيمة فى حد ذاتها وقيمة التربية هو فى قدرتها على احداث النمو المتوازن فى الانسان . والتربية فى ذات الوقت عامل هام من عوامل الانتاج ، وقيمتها لذلك بالنسبة للفرد او المجتمع يحددها مقدرة التربية على زيادة قدرة الفرد او المجتمع على الانتاج . ومعيار القدرة على الانتاج ، ومعيار توفير حاجة المجتمعات الى قوى عاملة معايير يمكن قياسها وتحديدها بوضوح . الا ان التربية ليست فقط زيادة فى كفاءة او قدرة الانسان الانتاجية ، والتربية ايضا ليست فقط توفير حاجة المجتمع الى قوى عاملة ، انما التربية كما ذكرنا لها مناظير اخرى يصعب تحديدها او قياسها بنفس الدرجة بين الدقة او الوضوح . فنحن ليس لدينا معايير واضحه لقياس نمو الانسان ، او لزيادة ثقافة او تكامل شخصيته لسلامة اتجاهاته وطرق تفكيره .واذا امكن لنا ان نقول ان لدينا فائضا من القوى العاملة فمن الصعب جدا ان نقول ان لدينا فائضا فى الثقافة او ان هناك حدا اعلا للنمو الانسانى . التربية لانهاية لها مادامت متعلقه باكساب الذكاء للاجيال المتعاقبه فلاحد لذكاء الانسان ، ولا حد لما يحتاجة المجتمع من ذكاء افراده .

وهذه الاوضاع بالنسبة للتربية تجعل التخطيط التربوى عملية بالغة الصعوبة وبالغة التعقيد ومتعددة الجوانب ، ولذلك يمكن الدخول اليها من مداخل مختلفه . وكل مدخل لتخطيط التربية لايستطيع ان يحيط بها من جميع جوانبها ، وهو لذلك يقابل بقليل او كثير من صور النقد ، وسنعرض هنا الى المدخلين الرئيسيين لتخطيط التربية وهما مدخل الحاجات الى القوى العاملة ومدخل الحاجات الثقافية (المدخل الثقافى) .

اولا : مدخل الحاجات الى القوى العاملة :

يقوم هذا المدخل للتخطيط التربوى على القيمة الكبرى لربط التخطيط التربوى بالخطط الشامله للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الدور الخطير الذى تلعبه القوى العاملة فى تنفيذ خطط التنمية . والتربية هى وسيلة المجتمع الى توفير حاجته الى قوى عاملة مدربه قادرة على احداث النمو . وحاجة المجتمع الى قوى عاملة يحددها الاهداف التى تستهدفها خطط التنمية . ومعنى هذا ان تخطيط التعليم وفقا لهذا المدخل يأخذ فى اعتباره اولا حجم القوى العاملة التى تحتاجها خطط التنمية ، وتوزيع هذه القوى وفقا للمستويات التعليمية والمهاريه داخل كل نشاط اقتصادى بما يحقق اهداف الخطط .

ومن المعروف ان حجم الاستثمارات الموضوعه فى الخطه وطبيعة المشروعات فيها ، ونوع التكنولوجى المستخدم كلها عوامل تحدد حجم ونوع القوى العاملة المطلوبه ، او درجة مهارتها وطبيعة تخصصها . وبذلك فان تخطيط التعليم وفقا لهذا المدخل يتطلب اولا وجود خطط واضحه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفى ضوء هذا يمكن تحديد حجم ونوع القوى العاملة المطلوبه ، ومن ثم يقدر النمو فى التعليم ونوعه الذى يمكن ان يوفر هذه الحاجات الى القوى العامله . ان تخطيط التعليم وفقا لمدخل الحاجات الى القوى العامله هو التخطيط الذى يضمن توجيه التعليم كما وكيفا بحيث يحقق الموازنه الدائمة المستمرة بين الحاجات الى القوى العامله . كما تحددها حاجات التنمية وبين مايعرضه منها الجهاز التعليمى .

ويتضمن تخطيط التعليم وفقا لهذا المنهج الخطوات التاليـة :

١ـ وجود خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى فى صورة احجام للاستثمارات او تقديرات للانتاج القومى او فى صورة مشروعات فى مختلف القطاعات .

٢ـ ترجمة هذه الخطط الى تقديرات للقوى العاملة فى مختلف مستوياتها المهاريه او الوظيفية وذلك باعتبار التغيرات المنتظره او المستهدفه فى معدلات الانتاجية فى كل قطاع او نشاط ، وكذلك التغيرات المنتظره فى الهياكل الوظيفية داخل كل قطاع او نشاط ، واثر هذه التغيرات على الحاجات الى القوى العاملة ومستوياتها ٠

٣ـ ترجمة هذه الحاجات الى قوى عاملة الى حاجات تعليمية فى صورة نمو فى اعداد المتعلمين فى مختلف مراحل وانواع التعليم خلال سنوات الخطه +

٤ـ تقدير مايعرضه الجهاز التعليمى متضمنا صور التدريب المختلفه خارج وداخل المؤسسات الانتاجية والحرفيه من قوى عامله مدربه ومايننتظر ان يعرضه خلال سنوات الخطه وذلك باسقاط النمو خلال السنوات الماضيه على المستقبل ، اوبافتراض النمو التلقائى فى الجهاز التعليمى ٠

٥ـ الموازنه بين الحاجات الى القوى العاملة فى مختلف مستوياتها وانواعها ، وبين مايعرضه الجهاز التعليمى والتدريبى من قوى عاملة ، واستنتاج مواطن العجز او الزيادة فيها من ناحية نوعها او حجمها ٠

٦ـ وضع الخطه التعليمية بما يضمن توفير الحاجات الى القوى العاملة ، ومايعنى ذلك من اقتراح معدلات النمو فى التعليم كما وكيفا خلال سنوات الخطه ٠ ويتضمن ذلك خطط التوسع فى الامكانات التعليمية فى صورة مبانى مدرسية او تجهيزات او مدرسين او تعديلات فى هيكل التعليم او فى مناهجه وكتبه وتخصصاته ونظم الاداره ٠٠ الخ ٠

ويلاحظ ان التخطيط التربوى وفقا لهذا المنهج يجب ان يكون تخطيط طويل المدى ٠ ولابد لذلك ان تكون هناك خطط طويلة المدى للنمو الاقتصادى والاجتماعى لفترة لاتقل عن خمسة عشر عاما نظرا لان اعداد القوى العاملة يتطلب فى بعض تخصصاتها او مستوياتها هذا العدد من السنوات ٠ ولاشك ان هذا يشكل صعوبة للتخطيط للتربية ،

كما يكون حجر عثرة بالنسبة لمبدأ جعل التخطيط التربوى داخل نطاق خطط التنمية الاقتصادية ، خاصة وان معظم الخطط التى تضعها الدول للتنمية خطط متوسطة المدى لاتزيد مدتها عن خمس او سبع سنوات .

الا ان تخطيط التربية وفقا لهذا المنهج لايتطلب ان تكون الخطط طويلة المدى للتنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من التفصيل كالتى يجب ان تتوافر فى الخطط الخمسية او القصيرة المدى ، انما هو يحتاج منها ان تكون فى صورة موجهات عامة للنمو خلال هذه الفترة الطويلة . وهى موجهات تضع اطارا عاما لنمو التعليم خلال هذه الفترة ، اطار يتصف اول مايتصف بالمرونه التى تفرضها صعوبة التنبؤ لفترة طويلة فى المستقبل كما تفرضها احتمالات التغير السريع خلال هذه الفترة ، وهى مرونه تسمح دائما بادخال التعديلات المناسبة فى جهاز التعليم كما وكيفا وفقا للتطورات الحادثه اولا بأول .

ومن الواضح ان تخطيط التعليم فى ضوء الحاجات الى القوى العامله يحمل كثيرا من نقاط الضعف على الرغم من اهميته . فمازالت وسائلنا للتنبؤ بالنمو الاقتصادى على المدى الطويل قاصره . وينسحب هذا على وسائلنا للتنبؤ بالتغيرات فى الانتاجية او الهياكل الوظيفية . وقد يترتب على ذلك تقديرات خاطئه لنمو التعليم وقد تعرض مستقبل شباب الامه الى كثير من الضياع والخساره .

الا ان اعتراضات رجال التربية لاتقوم فقط على هذه الاعتبارات . انما هى تقوم اكثر واكثر على الخطوره فى ربط التعليم ربطا جامدا وضيقا بحاجات التنمية الاقتصادية الى قوى عاملة ، والى النظر الى التعليم باعتباره وسيلة من وسائل الانتاج ، والى الافراد باعتبارهم ادوات له . التعليم فى نظر رجال التربية هدف فى حد ذاته ، وقيمة التعليم الكبرى هو فى انتاج الانسان المتكامل الكف المثقف . قيمة التعليم هو فى قدرته على اطلاق كافة القوى والقدرات الموجودة فى الانسان . ومعنى هذا ان هناك صورا من

التعليم يجب ان تقدم لكل فرد بصرف النظر عن حساب العائد ، علما بأن اغلب هذا العائد لايمكن قياسه او تقديره بصورة مادية • ان القيمة العظمى للتعليم هى فى قدرته على تشكيل الانسان بالصورة التى تضمن دوام نموه نموا متكاملا يحقق خيره وخير المجتمع•

ثانيا : مدخل الحاجات الثقافية :

ينبنى هذا المدخل على الايمان ان للتربية اهدافها الثقافية واهدافها الاجتماعية الخاصه بالاضافة الى اغراضها الاقتصاديه • ان المجتمع المتقدم فى نظر هذا المنهج هو المجتمع الذى حصل افراده على قسط اكثر من الثقافة والتعليم وعلى نوع افضل منه • والثقافة او التعليم هنا لايعنى مجرد صور معينه من المعرفه او الحصول على شهادات او اجازات معينه • انما يقصد بها مختلف الخبرات التربوية والثقافية التى يحتاجها الافراد ليصبحوا افضل ثقافة وعلما وتفكيرا وخلقا • ومعنى هذا ان هذا المدخل لتخطيط التعليم يضع فى اعتباره حاجة المجتمع الى جهود تربوية او تعليمية تكون فى حد ذاتها معيارا للنمو الثقافى للمجتمع •

ويبدأ التخطيط وفقا لهذا المدخل بوضع اهداف معينه للنمو التعليمى فى مختلف مراحله • ويجب ان ترتبط هذه الاهداف بالاهداف القومية العامة التى تتبناها الدوله مثل جعل التعليم الزاميا لجميع الاطفال حتى سن معين ، او رفع سن الالزام ، او تطبيق مبدأ مجانية التعليم فى جميع مراحله ، او الالتزام بشعار التعليم الثانوى للجميع او الجامعة مفتوحه للجميع •• اوغير ذلك من اهداف او شعارات ثقافية او تربوية •• ومن الواضح ان استخدام هذا المدخل كاسلوب لتخطيط التعليم يجب ان يضع فى الاعتبار كثيرا من المتغيرات مثل احتمالات النمو السكانى والتغير فى التوزيع العمرى للسكان ، وطبيعة الاوضاع والتقاليد التعليمية القائمة • والعلاقات القائمة بين الذين يدخلون التعليم ويخرجون منه (معدلات النجاح والتسرب) ثم الاهداف السياسية والاجتماعية التى تتبناها الدوله للنمو الاجتماعى والثقافى •

ومن المعروف ان اغلب خطط التعليم مازالت توضع وفقا لهذا المنهج خاصه فى الدول التى لاتوجد فيها دراسات جادة للقوى العاملة او تقديرات علميه للحاجات اليها . ففى اغلب الدول العربيه مثلا نجد ان المنهج المستخدم لتخطيط التربية هو هـــذا المنهج الثقافى وذلك لنقص المعلومات والدراسات عن القوى العاملة والحاجات اليهـــا ، والى ضعف الاساليب التى يمكن بواسطتها ربط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية .

ويتوقف نجاح هذا الاسلوب فى تخطيط التعليم على تبنى اهداف معقوله لنمـــو التعليم . فهذه الاهداف يجب ان توضع فى ضوء دراسة للواقع التعليمى والاقتصـــادى ومايمكن تنفيذه من آمال تتعلق بنمو التعليم . فطالما فشلت خطط للتعليم لانها كانـــت على درجة كبيرة من الطموح عجزت مصادر التمويل عن تنفيذها .

وبالرغم من سهولة ووضوح هذا المنهج فى التخطيط فله مشكلاته الكثيرة ايضا . ولعل اهم هذه المشكلات هى صعوبة وجود طريقة علمية موضوعيه يمكن فى ضوئها وضـــع معايير معينه لنمو التعليم . فاذا كان معيار النمو خلال سنوات الخطه هو اسقاط معدلات النمو السابقه ، او زيادة هذه المعدلات بنسب معينه ،او الاستعانه بمعدلات مستعاره من دراسات مقارنه ، واذا كان المعيار هى الرغبه فى اعطاء فرصة التعليم لكل شخص ، اواعطاء تعليم على قدر الطاقات والامكانات لدى كل فرد .. فهى كلها معايير اما تتسم بالغموض او عدم الموضوعيه ، او هى معايير تتصل بالامكانات المادية لدى المجتمع ولاعلاقة لهابالحاجات ثم هناك المشكلة الخطيرة وهى كيف يمكن وضع خطط التعليم وفقا لهذا المنهج داخـــل اطار التخطيط القومى الشامل . ان تخطيط وفقا لهذا المنهج يعتمد على النظر الـــى التعليم نظرة مستقله منفصله عن خطط التنمية الاقتصادية فى مختلف القطاعات ، فهـــدف التخطيط هو نموا ثقافيا تربويا ، وليس اعدادا لحاجات المجتمع الى قوى عاملـــــه .

وبهذا يصبح التخطيط القومى مجموعه من الخطط فى المجالات المختلفه ، وليست تخطيطا شاملا متكاملا تقع فيها خطه التعليم فى مكانها الحقيقى داخل الخطة الشاملة للتنمية .

وختاما فيجب الاشارة الى انه لاداعى للنظر الى اى مدخل لتخطيط التعليم باعتباره بديلا لمدخل آخر . فلكل مدخل او منهج اهدافه ووسائله . انما يجب النظر الى هذه المداخل باعتبار كل منها مكمل للآخر . ففى الحقيقه ان جميع هذه المداخل تنظر لمشكلة واحده من زوايا مختلفه وتعالجها بصورة مختلفه ، ومن المهم لتخطيط التعليم ان يستفيد من جميع هذه المداخل والمناهج .

الفصل الرابع

متطلبات وضع الخطط التعليمية

اذا كان المفهوم الحديث للتربية يقوم على ضرورة ربط خطط التعليم باهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن اطار خطه شاملة ، فان هذا التخطيط يستلزم بالضرورة تواجد عناصر او متطلبات لابد منها لوضع تخطيط سليم للتعليم . ومهما اختلفت مداخل او مناهج التخطيط للتعليم فهناك عدد من المتطلبات لوضع الخطط التربوية يمكن حصرها فيما يلي :-

١- تحديد واقعى وموضوعى لخطط وبرامج او مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث اهداف الانتاج او قيم الاستثمارات او احجام العماله المطلوبه .

٢- دراسة شاملة لهيكل الوظائف فى شتى القطاعات الاقتصادية بقصد التعرف على محتواه كما وكيفا بطريقة تستهدف امكانية التنبؤ بالحاجات المستقبله للقوى العاملة

٣- دراسة شاملة للاوضاع السكانية وتوزيعها بين الريف والحضر وبين الذكور والاناث وتبعا لفئات السن المختلفه وتبعا للمستويات التعليمية والاوضاع المهنيه . وتقدير النمو المنتظر فى السكان فى المستقبل واتجاهات هذا النمو تبعا للجنس والسن والتوزيع الجغرافى .

٤- مسح دقيق للهيكل التعليمى القائم واتجاهات نموه كما وكيفا بقصد التعرف على طبيعة الاوضاع القائمه فيه ، والقاء الضوء على التغييرات الواجب ادخالها لاحداث النمو فى التعليم وفقا لاهداف النمو الاجتماعى والاقتصادى والثقافى .

٥- وضع الاسس والمبادئ التى تبنى عليها المخططات التعليمية وتحديد اولوياتها ضمن برنامج زمنى محدد على المدى القصير او البعيد .

٦- تحديد المجالات او الميادين التى يجب ان تتضمنها المخططات التربويه ودراسة اهداف التخطيط فى كل مجال والمشكلات القائمة فيه وطرق التخطيط لحل هذه المشكلات ٠

ولن نتعرض للنقاط الثلاث الاولى بالحديث عنها له مجالاته فى التخطيط الاقتصادى او تخطيط القوى العاملة او الدراسات الديموجرافيه ٠ ولكننا سنهتم اهتماما خاصا بالمتطلبات التربويه لوضع خطط التعليم ٠ وسنخصص فصل خاص للحديث عن المجالات المختلفه للتخطيط التربوى ٠

أولا : مسح الهيكل التعليمى القائم ودراسة اتجاهاته كما وكيفا :

من اهم متطلبات وضع الخطط التربوية واجراء عملية مسح شامل للنظام التعليمى القائم واتجاهات نموه فى السنوات الاخيره بالنسبة لجميع مراحل التعليم ٠ وتستهدف هذه الدراسة او المسح القاء الضوء على اوجه القوة او الضعف فى هذا النظام من حيث اهدافه وخططه ومناهجه وامكاناته وغير ذلك من عناصر للنظام التعليمى فى ضوئها يمكن وضع مخططات للتعليم تتسم بالواقعية والموضوعية والتوازن ٠

وتعنى هذه الدراسة او المسح تحليلا كميا وكيفيا (نوعيا) للتعليم واتجاهات نموه فى السنوات الاخيره ٠ ويتطلب اجراء هذا التحليل عديدا من البيانات الاحصائية التى تغطى مختلف اوجه النشاط التعليمى والتى يجب ان تنسحب على عدد من السنين الماضيه يمكن بواسطتها اكتشاف اهم الاتجاهات فى تطور ونمو التعليم فى مختلف المراحل٠

التحليل الكمى للتعليم :

ان التحليل الكمى للتعليم يتطلب استخدام عدد من المؤشرات الخاصة بالكم والتى يمكن بواسطتها الاستدلال عن طبيعة الهيكل التعليمى واتجاهات النمو فيه ٠ وهذه المؤشرات هى :-

١ــ نمو اعداد التلاميذ فى كل مرحله تعليمية وتطور نسبة الموجودين فى كل مرحلة الى الموجودين فى المرحل الاخرى ٠ فالنمو المطلق فى اعداد التلاميذ يشير الى مدى التوسع الذى حدث فى مختلف مراحل وانواع التعليم ، وتطور نسب التلاميذ فى كل مرحله الى اعداد التلاميذ فى المراحل السابقه يشير فى مدى التوازن فى نمـــو التعليم ككل ٠

٢ــ نمو اعداد التلاميذ فى كل مرحلة تعليمية مقاسا الى عدد السكان وفئات الســن المقابله لكل مرحلة تعليمية ٠ فالنمو المطلق فى اعداد التلاميذ قد لايكون لــه مغزى واضح او قد يكون مضللا اذا لم يقس الى النمو الحادث فى مجموع السكان او مجموع الافراد فى سن كل مرحلة تعليمية ٠

٣ــ نمو اعداد التلاميذ فى كل مرحلة تعليمية موزعين تبعا للجنس ، ومنسوبين ايضــا الى مجموع السكان او مجموع الافراد فى سن كل مرحله تعليمية من كل جنس ٠

٤ــ نمو اعداد التلاميذ فى كل مرحلة تعليمية موزعين جغرافيا تبعا للمحافظات او تبعا للريف والحضر وتطور نسبتهم الى مجموع سكان كل محافظة وعدد الافراد فيها فــى سن كل مرحلة تعليميـــة ٠

٥ــ نمو اعداد التلاميذ فى الانواع المختلفه للتعليم العام والفنى وتطور نسبة المقيديــن فى كل نوع بالنسبة لمجموع المقيدين فى المراحل المختلفه للتعليم (مثلا نســـبة المقيدين بالتعليم الفنى الى مجموع المقيدين فى التعليم الثانوى او التعليم الفنى ، او نسبة الطلاب والطالبات المقيدين فى الدراسات الهندسية والتكنولوجية الى نســبة المقيديه فى التعليم العالى او مجموع المقيدين فى الدراسات النظرية) ٠

٦ــ نمو اعداد التلاميذ فى التعليم الاهلى او الخاص مقاسا الى النمو فى التعليم الرسمى او الحكومـــى ٠

التحليل الكيفي :

ان اى تحليل للتعليم بغير تقدير لبعد الكيف (الجوده) يكون تحليلا سطحيا ناقصا . اذ ان لب التعليم فى حقيقته هو جودته . فالدول عندما تخطط للتعليم لاتطلب ، او ينبغى ان تطلب ، تعليما يتوافر له من الجوده والكفاءة مايجعله قوة فى احداث التغيير الاقتصادى والاجتماعى المطلوب ، ومايضمن ان يحوله الى استثمار يرى له عائد كبير فى شتى مجالات الحياه .

وجوده التعليم او كيفه ليست وصفا عاما او حكما ذاتيا يصدر دون معايير او مقاييس معينه . انما اصبحت جوده التعليم تعبيرا علميا يخضع لمقاييس او معايير او مؤشرات علميه يمكن حسابها او تقديرها . وهذه الجوده يمكن حسابها وتقديرها بأحد اسلوبين او بهما معا . الاسلوب الاول ان يقيم نتاج التعليم ممثلا فى نوعية خريجية بمعنى قدرتهم على الاضطلاع بالادوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التى يتطلبها منهم المجتمع الذى يعيشون فيه او ينتظر ان يعيشوا فيه .

على ان هذا الاسلوب وان كان من الممكن اصطناعه بادوات مختلفه لايخلو من صعوبات ونقائص اهمها انه يقيس تعليما فى الماضى اكثر من ان يقيس تعليما فى الحاضر . وفى عصرنا هذا الذى نعيش فيه يصعب القول ان نوع التعليم الذى نحتاجه اليوم هو نفس تعليم الامس او ان تعليم المستقبل هو مانحتاجه اليوم . كذلك فان من نقائص هذا الاسلوب ان ناتج التعليم ممثلا فى خريجية هو ولاشك ليس نتيجة التعليم فقط . فهناك عوامل كثيرة ثقافية واقتصادية واجتماعية تلعب دورها الخطير فى تشكيل هذا الناتج ولاحيلة للتعليم فيه . هذا بالاضافة الى الصعوبات التى تفرضها الحاجة الى قياس شخصية الانسان . او الاتفاق على مقاييس او معايير معينه لنمو هذه الشخصية الشىء الذى قد يقودنا منذ البداية الى قضايا ومسائل فلسفيه او ايديولوجية .

اما الاسلوب الثاني فيضعنا وجها لوجه امام واقع التعليم بعناصره ومكوناته المختلفه في الحاضر . ومن هذه العناصر والمكونات يمكن استخراج مؤشرات معينه يمكن الاصطلاح عليها بأعتبارها مقاييس معينه للجوده . وهذه المقاييس او المعدلات ليست نهائية ، انما هي قابلة للمراجعة والتعديل والتطور في ضوء الآمال والاهداف الخاصه بتطور التربية والتعليم والتي تشتق نفسها من اهداف المجتمع في التقدم والنمو .

ولاشك ان المعايير المحدده لكيفية التعليم او جودته كثيرة الا انه يمكن الاقتصار على بعض منها يمكن ان تعطى المخطط صورة واضحه عن كيف التعليم او جودته . وهذه المعايير او المعدلات هي :-

١- نوعية مؤهلات المدرسين ومستوى كفايتهم .
٢- نسبة الطلاب الى المدرسين ، او مايخص كل مدرس من تلاميذ في مختلف مراحل التعليم .
٣- سعة الفصل او كثافته
٤- قدرة التعليم على تمكين طلابه من اتمام دراستهم بنجاح ، او بمعنى آخر معدلات النجاح او الرسوب ، او نسب الفاقد او المهدور .
٥- كفاية المباني المدرسية ومايتصل بها من معدات وتجهيزات .
٦- مصروفات التعليم وما يخص كل تلميذ من نفقات عليه .

لقد ركزت خطط التعليم في معظم الدول النامية والدول العربيه على بعد الكم ، واهملت تماما بعد الكيف . لقد وقع مخططوا هذه الدول في خطأ ان التعليم في كمه يمكن فصله عن كيفه ، وانه في مواجهة الحاح الجماهير على الطلب على التعليم تحقيقا لمبدأ تكافوء الفرص التعليمية ، وجعل التعليم مجانا وحقا للجميع وقع هوءلاء المخططون في خطأ التركيز على الكم واهمال الكيف . ونشأ عن ذلك تضخم شديد في حجم التعليم دون ان يصحب ذلك تحسن في كيفه ، بل على العكس حدث تدهور فيه . ان التخطيط

للتعليم يجب الا ينظر الى الكيف باعتباره منفصلا على الكم ، او على انه مرحله يمكن الوصول اليها فى مرحلة تالية بعد استكمال الكم . ان مثل هذه النظره لايمكن ان تؤدى الا الى تبديد للجهود التعليمية وتضييع للموارد المادية والبشرية .

ثانيا : وضع الاسس والمبادى التي تبنى عليها المخططات التربوية وتحديد اولوياتها

ان وضع الاسس والمبادئ والاولويات التى تبنى عليها المخططات التربويه عملية هامة للبدء فى وضع تخطيط سليم للتعليم . وهذه الاسس او المبادى والاولويات ينبغى ان تبنى على اساس من الدراسة التحليلية الشاملة كما وكيفا والتى سبق ان تحدثنا عنها . فتحديد اهداف او اولويات الخطط التعليمية يجب ان يبنى فى ضوء هذا الواقع ، وفى ضوء تصورنا لنمو المجتمع فى المستقبل وحالة التربية فيه .

ولسنا هنا فى مجال حصر مجموعة هذه الاسس او المبادئ ، ولسنا فى مجال وضع اولويات معينه لنمو التعليم فى بلد معين ، ولكننا سنحاول فقط ان نشير الى بعض هذه الاسس والمبادئ التى ينبغى ان تمثل اهدافا تربوية يجب الالتزام بها عند وضع اى خطه تربوية .

١- اعطاء قدر من التعليم الاساسى لجميع الاطفال لاتقل مدته عن ست سنوات فى اقرب وقت ممكن وفقا لامكانات وظروف كل دوله .

٢- عدالة توزيع الخدمات التعليمية بين الذكور والاناث .

٣- عدالة توزيع الخدمات التعليمية جغرافيا بحيث يتساوى حظ الولد او البنت فى فرص التعليم مهما اختلف مكان اقامته .

٤- فتح السبل الى التعليم الثانوى والعالى بحيث لاتقف اى ظروف او عوائق اقتصادية او اجتماعية حائلا امام اى فرد تمكنه قدراته وامكاناته من الوصول الى اقصى درجات السلم التعليمى .

٥- الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى وخاصة التعليم الصناعى ، واحداث التوازن فى النمو بينه وبين التعليم العام .

٦- العناية بتدريس العلوم وزيادة نصيبها فى منهج المدارس الابتدائية والثانوية بحيث يتم اقصى تلاؤم ممكن بين المنهج المدرسى والمتطلبات التى تفرضها التطورات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الجديده .

٧- الاهتمام بالكيف فى التعليم وتحسين جودته عن طريق العناية باعداد المدرس وتحسين نصيبه من تلاميذ ثم العناية بالمبانى المدرسية والتجهيزات والكتب وغير ذلك من موثرات فى جوده التعليم .

٨- تطوير هيكل التعليم او اعادة بنائه بحيث يتم الترابط والتناسق بينه وبين الهيكل الوظيفى القائم واحتمالات تغيره فى المستقبل بما يجعل التعليم قوة حقيقيه واداه فعاله فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الخامس

مجالات التخطيط التربـــوى

ان اعداد الخطه التربوية لايقف عند حد اعداد الجداول الخاصة بالنمو فى اعداد التلاميذ فى المراحل والانواع المختلفه للتعليم موزعين تبعا للسنوات الدراسية او الشعب او المحافظات .. الخ . خلال سنوات الخطه ، او تقدير اعداد الفصول او المدارس او المدرسين تبعا لمستوياتهم او تخصصاتهم . انما على التخطيط التربوى ان يمتد الى جميع عناصر العملية التربوية . والعملية التربوية تتطلب توافر عديد من العناصر يجب التخطيط لها جميعا . فهى تتطلب تخطيطا للتلميذ والمدرس ، وتخطيطا للمنهج والمبنى المدرسى ، والكتاب ووسائل التعليم والتقييم وغير ذلك من عناصر . والتخطيط لهذه العناصر يجب ان يتم بصوره متناسقة متكاملة بحيث تتحقق جوده العملية التربوية فى احسن صورها . وسنحاول ان نستعرض فى ايجاز التخطيط لكل عنصر من هذه العناصر او بمعنى آخر كل مجال من هذه المجالات .

أولا :التخطيط لهيكل التعليم :

التخطيط لهيكل التعليم يجب ان يتوافر فيه عدد من الشروط او المبادئ اهمها :

١- ان يتمشى هيكل التعليم مع مراحل نمو الطفل بحيث تضم كل مرحلة تعليمية مجموعات متجانسه من الاطفال من نواحى النمو الجسمى والنفسى ومستوى الذكاء والقدرات .

٢- ان يضمن هيكل التعليم تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمعنى ان تقود كل كل مرحلة تعليمية الى مرحلة عليا ، وان يتنوع التعليم فى اى مرحلة معينه بحيث يحصل كل تلميذ على نوع التعليم الذى يتناسب مع قدراته وامكاناته .

٣ـ ان يضمن هيكل التعليم تحقيقا لمبدأ العداله الاجتماعية والقضاء على الطبقية او الامتياز لبعض الطبقات او الفئات . بمعنى ان ينظم التعليم بحيث يكون هناك تعليما اساسيا عاما مشتركا للجميع ، ثم يقود هذا التعليم الى صور متنوعه منه مفتوحه امام الجميع بدون اى قيود اجتماعية او اقتصادية ، وشرط الوصول الى اى منها هو فقط شرط القدرة والكفاءة .

٤ـ ان تتسق الانواع المختلفه للتعليم ضمن هيكل متكامل من البناء التعليمى . انصور التعليم المختلفه يجب ان تكون ضمن نطاق نظام موحد يتسم بالاتساق والتناسق . فلا يظل نوع من التعليم طريقا مسدودا لايسمح لعمليات الارتقاء الرأسى من مرحلة الى اخرى ، او الانتقال الافقى من نوع الى آخر . ان هذا الاتساق هو السبيل لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وسهولة عمليات التوجيه التربوى وانتقال التلميذ من مرحلة الى اخرى او من نوع الى نوع اخر من التعليم .

٥ـ ان يتلائم الهيكل التعليمى مع الهيكل الوظيفى القائم واحتمالات تطوره فى المستقبل بحيث يستطيع النظام التعليمى امداد قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفه بحاجاتها الى قوى عاملة مدربه فى مستوياتها المهاريه والوظيفية المختلفة .

ثانيا : التخطيط للمبانى :

من المعروف ان المبانى التعليمية ترهق ميزانية التعليم ارهاقا شديدا ، وينطبق نفس الشئ على التجهيزات والاثاث المدرسى . لذلك فمن الضرورى ان تترجم كل خطة تعليمية الى صورة حاجات الى المبانى او التجهيزات حتى يمكن تقدير الميزانية الاستثمارية للخطه التعليمية وتحديد الاموال اللازمة للصرف عليها . وتوضع مخطط للمبانى يجب اولا القيام بحصر لحالة المبانى القائمه (جديده ، قديمه ، مملوكه للدوله ، مؤجره ، ايله للسقوط ..الخ) فى ضوء هذا البيان الذى يجب ان يعده الجهاز الاحصائى يمكن تقدير الحاجات الى المبانى للاحلال محل المبانى التى ستصبح غير صالحة خلال سنوات الخطة .

ويلى ذلك تقدير الحاجات الى المبانى الجديدة التى يتطلبها النمو المنتظر فى اعداد التلاميذ فى مختلف مراحل التعليم خلال سنوات الخطه • ويستلزم هذا وضع معدلات لكثافة الفصل • واحتمالات تطور هذه الكثافة خلال الخطه • ووضع معدلات اخرى لتكلفة الفصل او المدرسه يراعى فيها التطور فى كلفة المبانى ، واختلاف هذه الكلفة من مكان الى آخر •

ومن الضرورى عند وضع خطط المبانى دراسة وسائل التمويل بقصد التخفيف قدر الامكان على الدوله فى تحمل كلفتها • ويمكن للوصول الى هذا الهدف استخدام كثير من الوسائل مثل توزيع الاعباء الماليه بصورة متوازنه بين السلطه المركزيه والسلطات المحليه او مساهمة الاهالى فى نصيب من كلفة المبانى • او دراسة الوسائل الممكنة لتخفيض الكلفه باتباع نماذج موحده • او استخدام خامات محليه • او مساهمة الاهالى فى البناء ••• الخ ، بشرط الا يؤثر هذا الخفض فى الكلفه الى اضعاف الكفاءة التعليمية للمبنى •

والمخططات السليمه للمبانى تتطلب دراسة الوسائل الفنيه للمبانى التعليمية كوضع توجيهات لتصميم المبانى على اسس تربوية واضحه بحيث تراعى الحاجات التربوية والشروط الصحية والظروف المناخيه والبيئية • كما يجب مراعاة احتمالات التوسع فى المستقبل فى المبانى فى المدارس المقامه ، او احتمال تعديلها وفقا للحاجات المقبلة ، كما يمكن فعلا وضع نماذج متعدده للمبانى المدرسيه •• مدارس صغيره او كبيرة — مدارس ابتدائية او اعداديه او ثانوية او صناعية •• ومدارس للبيئات الزراعية او الصناعية او الساحليه •• الخ • مع وضع شروط معينه لاختيار موقع البناء حيث يتوفر انخفاض سعر الارض ومناسبة موقعه وسهولة مواصلاته والبعد عن الضوضاء او الروائح الكريهه •• الخ وقد يحتاج الامر الى انشاء مؤسسة خاصة تتولى انشاء المبانى التعليمية •

ومن الضرورى كذلك لاستكمال التخطيط للمبانى المدرسية ايجاد وسائل سليمة لاستمرار متابعة وصيانة المبانى • فمن المهم ان يقوم جهاز المتابعة بمتابعة تنفيذ مشروعات المبانى التعليمية الجديدة طبقا للبرنامج الزمنى والمواصفات الموضوعه ، وعليه ايضا عن طريق اجهزة التفتيش الادارى متابعة صيانة المبانى واستمرار صلاحيتها للقيام بوظيفتها •

واذا كانت الظروف التمويلية لاتسمح بالتوسع فى الصرف على المبانى ، فمن الضرورى التفكير فى وسائل لخفض كلفتها • وهناك عدة سبل للوصول الى هذه الغايه • فيمكن مثلا اختيار موقع المبنى حيث ينخفض سعر الارض ، او ان يستغل المبنى المدرسى لاكثر من هدف ، او ان يستخدم فى البناء مواد بناء محليه رخيصه ، او ان تستعمل ادوات بناء نصف مصنعه • كذلك يمكن خفض الكلفه عن طريق تنظيم عمليات البناء وشراء الخامات •

ومن المهم عند التخطيط للمبانى المدرسية دراسة مدة استهلاك المبنى • فمن المهم ان يبقى المبنى المدرسى صالحا للقيام بوظيفته اطول مدة ممكنه الا انه قد يكون من سوء التخطيط انشاء مبانى مدرسية ضخمه على اعتبار انها ستعيش ابدا • فقد تتغير احتياجات المدرسة فى المستقبل تغيرا كاملا يجعل المبنى المقام غير صالح فى المستقبل يوفر الخدمات التعليمية فى المدرسة •

ومن الضرورى كذلك لتحقيق المطالب العاجله لتمويل المبانى التعليمية دراسة اى الطرق صالحة لتوفير الاموال المطلوبه للبناء • وفى حالة عدم توافر الاموال فى الدوله مباشرة يمكن تكليف بعض موءسسات البناء باقامة المدارس وتسديد كلفتها على اقساط بارباح سنويه قليله لاتتجاوز كثيرا نفقات الاستئجار الحاليه ، كما يمكن ايضا الاستفاده من القروض التى تقدمها المنظمات الدولية مثل اليونسكو لبناء المدارس •

ثالثا : التخطيط للتجهيزات :

اذا كانت المبانى تمثل مشكلة خطيرة للتعليم فتجهيز هذه المدارس يمثل مشكلة لاتقل خطوره ، خاصة اذا كانت المدارس صناعية وتحتاج بطبيعتها الى تجهيزات مكلفه وفى اغلب الاحيان مستورده من الخارج . والمراقب لحالة المدارس الصناعية يلاحظ قلة وقدم التجهيزات فيها ، كما انه يمكن ان يلاحظ ايضا النقص الشديد فى التجهيزات العلمية الخاصه بالمدارس الثانوية والاعدادية .

والتخطيط للتجهيزات يتطلب اولا القيام بحصر شامل للتجهيزات والعدد والالات الموجوده ، وتقدير حالة كل منها . وفى ضوء هذا الحصر ، ومايقرره المسئولون عنه ،وكذلك افادات المدرسين القائمين بالعمل يمكن تحديد الاحتياجات المطلوبه للاحلال محل التجهيزات القديمة غير الصالحه ولمقابلة النمو المنتظر فى اعداد التلاميذ فى كل مرحله ونوع من التعليم .

ومن الضرورى وضع معدلات معينه للتجهيزات بالنسبة لكل مدرسة او لكل تلميذ فى كل نوع او تخصص من التعليم . هذا ويجب مراعاة الاقتصاد فى كلفة هذه التجهيزات خاصة فى المدارس الصناعية ومراكز التدريب المهنى . ولايعنى حداثه الاله او تقدمها تكنولوجيا زيادة كفائتها التدريبية ، بل على العكس من ذلك قد يكون فى ذلك اضعاف لقدرتها التدريبية . لذلك فمن المهم فى تجهيزات المدارس الصناعية ان يتوافر فى الاتها اولا شرط قدرتها على اكساب المهارة .

ويبدو انه من المهم ان يكون هناك جهاز مركزى يستطيع توفير التجهيزات المختلفه او الاثاث الخاص بالمدارس . ويقوم هذا الجهاز بعمليات الشراء ، او عمليات التصنيع . ويجب ان يكون هذا الجهاز متصلا باحدث النشرات والمعلومات عن التطورات الجديدة المستمرة فى التجهيزات والوسائل التعليمية المختلفه المطلوبة للمدارس .

رابعا : التخطيط للمناهـــج :

المنهج بمعناه الواسع هو جميع صور النشاط التى يقوم بها التلاميذ ، او مجموع الخبرات التربويه التى يمرون فيها تحت اشراف المدرسة او بتوجيه منها سواء كان ذلك داخل المدرسة او خارجها بقصد تحقيق اهداف العملية التربوية • والمنهج بذلك هـــو الترجمة المادية للعملية التربوية • فاهداف التربية او اهداف المدرسة يجب ان تترجم فى صورة منهج يقود العملية التربوية ويوجه القائمين عليها • والتخطيط السليم للمنهج يجب ان يواجه المتطلبات التاليـــة :

١ــ ان يكون المنهج ترجمة صادقة لاهداف التعليم فى اى مرحلة من مراحله او بالنسبه لاى نوع منه ، بمعنى ان يؤدى المنهج المدرسى الى تحقيق اهداف هذه المرحله او هذا النوع من التعليم •

٢ــ ان يكون المنهج المدرسى مناسبا ومقابلا لمرحلة النمو التى يمر بها التلميذ • بمعنى ان يتلائم المنهج مع استعدادات وقدرات التلاميذ فى كل مرحلة او نوع من التعليم • وبذلك يكون المنهج المدرسى قادرا على استغلال جميع طاقات وامكانات التلميـــذ لاقصى درجة ممكنـــه •

٣ــ ان يكون المنهج المدرسى قادرا على مقابلة متطلبات التقدم السريع فى العلـــم والتكنولوجيا حتى يلاحق التعليم العصر الذى يعيش فيه التلميذ ، والذى ينتظـــر ان يعيش فيه فى المســتقبل •

٤ــ ان يكون المنهج قادرا على مقابلة احتياجات المواطنة وتدعيم وتمكين القيم الصالحـه فى المجتمع مثل قيمة المواطنه والفردية والاشتراكية والعمل والتخطيط •• الخ •

٥- ان يكون المنهج وثيق الصله بحاجات البيئة المحليه التى يعيش فيها التلميذ ، بمعنى ان يعكس منهج المدرسه الريفية حاجات المجتمع الريفى .. ومنهج المدرسة فى المدينه حاجات المجتمع الحضرى الصناعى .. الخ . وليس معنى هذا ان يكون المنهج عملا استاتيكيا يعكس بجمود خبره الماضى او الحاضر .. انما يجب ان يكون مرنا متطورا قادرا على اعداد التلميذ للتكيف والموائمة مع ظروف المجتمع المتغيره فى الحاضر والمستقبل على النطاق المحلى وغير المحلى .

٦- ان يقابل المنهج متطلبات المحافظه على التراث الثقافى والحضارى والاضافه اليه عن طريق الخلق والابتكار ، وبذلك يكون المنهج وسيلة لحفظ التراث والاضافه اليه وتحسينه .

والتخطيط للمنهج يفرض ان لايتم اى تطور او تغيير فى المناهج الا فى ضوء التطبيق الميدانى والمتابعة الواقعية للمناهج لعدة سنوات حتى لايتسم التخطيط للمناهج بالتسرع او الخوف ، او السير وراء كل جديد . كما يجب ان يشترك فى التقييم جميع المسئولين عن سياسة المناهج او القائمين على تنفيذها من مدرسين وموجهين . ويحسن تجريب المناهج الجديدة على عدد محدود من المدارس وملاحظه التجربه ملاحظه دقيقة واعطاء المدرسين الكثير من الحريه وفرص الابداع فى تطبيق المناهج الجديدة .

ومن المهم ان يكون تطوير المناهج عملية مستمره دائمة ، وان تكون المناهج مرنه تسمح باستمرار حدوث التغيير والتطوير فيها دون حدوث هزات عنيفة .

خامسا : التخطيط للكتاب المدرسى :

الكتاب المدرسى هو الوسيلة الكبرى للتعليم ، فهو يضم المجموعه الكبيره من الخبرات التى تهدف الى ان يكتسبها التلميذ فى العملية التعليمية • والكتاب يحتاج الى تخطيط سواء من ناحية توفيره للتلميذ او من ناحية اعداده وتجهيزه • والمبدأ الاساسى من ناحية تخطيط الكتاب من ناحية الكم هو ان المجتمع العربى وهو يأخذ بأسباب نشر التعليم فى مختلف مراحله لابد وان يلتزم بأن يجعل الكتاب المدرسى متاحا للجميع • ومجانا فى جميع مراحل التعليم • ومعنى هذا ان التخطيط للاعداد المطلوبه من الكتاب يحددها التقديرات الموضوعه للنمو فى التعليم فى مختلف مراحله وانواعه

واعداد الكتاب لكى يستخدمه التلميذ يتطلب وقتا •• والكتب كما نعرف تتغير باستمرار بسبب المتغيرات الحادثه فى المناهج • فاعداد الكتاب للتلميذ يتطلب وقتا لتأليفه ثم مراجعته ثم طبعه وتوزيعه • لذلك يحسن ان يكون هناك برنامج زمنى مسبق للكتب المدرسية تتم بموجبه جميع الخطوات اللازمه مبتدئا بمسابقه الاعلان عن تأليف الكتاب حتى يصل الى ايدى التلاميذ مع بداية العام الدراسى •

وهناك عدة شروط يجب ان تتوفر فى الكتاب المدرسى • فيجب ان يمثل الكتاب المنهج خير تمثيل • ويجب ان تكون لغته سهله ومبسطه تتمشى مع درجة نضج التلميذ ويجب ان يكون مظهره جميلا واخراجه حسنا وطباعته واضحه •• الخ •

ونظرا للتغير المستمر فى الكتاب فمن المستحسن تجريب الكتاب المدرسى الجديد لفترة من الوقت على عدد محدود من المدارس وتعديله فى ضوء تدريسه قبل تعميمه بصوره موسعه على جماهير التلاميذ •

وقد يكون من حسن التخطيط بالنسبة للكتاب المدرسى ان تكون هناك اداره او موسسه متخصصه تتولى مسئولية اعداد الكتاب بحيث تكون مسئوله الخطوات المختلفه لاعداد الكتاب • كما يجب النظر فى امكانية وجود اكثر من كتاب للمرحلة الواحده وتترك الحريات الكافيه للمدرسين فى اختيار نوع الكتاب الذى يفضلونه مادامت جميع هذه الكتب قد اجيزت باعتبارها صالحة للمرحلة •

كما يجب ان تكون هناك خطه موضوعه بالنسبة للكتب او المجلات المستورده • فيجب تخصيص الاموال المناسبه من النقد الحر او العمله الصعبه لشرائها وتوزيعها او تقرير ترجمتها ونشرها • ومن المهم كذلك متابعة تقييم الكتب المدرسية للتأكد من صلاحيتها او اخراجها من قائمة الكتب المقرره متى تبين عدم صلاحيتها •

سادسا : التخطيط للتلميذ :

ان التخطيط السليم للتلميذ يجب ان ينظر الى المشكلة من بعدين متكاملين : الاول بعد الكم ممثلا فى اعداد الطلاب والطالبات الذين ينتظر ان يحصلوا على التعليم فى مرحلة معينه او فرع معين • والبعد الثانى هو بعد الكيف بمعنى نوع الخدمات التى يجب ان تقدم للتلميذ فى المدرسة بحيث تحقق العمليه التعليمية بالنسبة للتلميذ اقصى نجاح ممكن •

والبعد الاول وهو البعد الكمى فيعنى بتقدير النمو المنتظر فى اعداد الطلاب والطالبات كما تفرضها الحاجات الثقافية او الحاجات الى القوى العاملة او كلاهما معا وهو ماسبق ان تحدثنا عنه • والتخطيط لبعد الكم يجب ان يقودنا الى ضرورة العناية بعمليات التوجيه التربوى والمهنى التى تهدف الى وضع التلميذ المناسب فى المكان المناسب • ومن المعروف ان وظيفة المدرسة الاعدادية هى اكتشاف قدرات التلاميذ

وتنميتها ، ثم توجيههم الى نوع الدراسة الثانوية التى تتناسب مع قدراتهم وامكاناتهم وميولهم . الا ان المدرسة الاعدادية قد فشلت فى تحقيق هذا الهدف . ولعل منهجها المسرف فى طبيعته النظرية الاكاديمية ، ولعل فى كثرة تلاميذها وقله امكاناتهم ماعاقها عن القيام بهذه الوظيفة بالرغم من اهميتها . ولاشك ايضا ان نظام الامتحانات القائم على الحفظ والاستظهار . وما تجسد فيه من قيم قديمه قائمة على تقدير الدراسة النظرية بالمقارنه بالدراسات المعنيه والعمليه كان له اثره ايضا فى تفشيل هذه المهمه فى المدرسة الاعدادية . لذلك فانه يبدو انه من المهم عند التخطيط للتلميذ من ناحية الكم وجود جهاز مستقل يتبع وزارة التربية ويكون مسئولا عن توجيه التلاميذ نحو نوع التعليم الذى يتناسب مع قدراتهم وامكاناتهم مراعين فى ذلك حاجة المجتمع الى قوى عاملة فى تخصصاتها المختلفة .

اما البعد الثانى وهو الكيف فيعنى بنوع الخدمات التى يجب ان تقدم للتلميذ داخل المدرسة بحيث تصبح العملية التربوية قادره على انتاج الانسان المطلوب فى المجتمع ومن الواضح ان هذا البعد يجرنا الى عمليات تخطيط كثيره مثل التخطيط للتغذيه او توفير الحليب للتلاميذ ، وكذلك التخطيط للصحة المدرسية ، والنشاط المدرسى كنشاط الكشافه او الرحلات او الجمعيات الثقافية والرياضية ونوادى الطلبه .. الخ . وكلها نشاطات تربويه يجب ان يخطط لها على النطاق القومى والاقليمى ، وعلى نطاق المدرسة الواحده .

سابعا : التخطيط لاعداد المعلمين وتدريبهم :

ان التخطيط لاعداد المعلم يجب ان ينظر اليه ايضا فى ضوء منظورى الكم والكيف فبالنسبة للكم يجب على القائمين بوضع الخطه التعليمية حساب اعداد المدرسين والمعلمين المطلوبين لمواجهة النمو فى الجهاز التعليمى اثناء الخطه • ولحساب الاعداد المطلوبة يجب اعتبار عدة عوامل هى :ـ

١ـ الزيادة المتوقعه او المطلوبه فى اعداد التلاميذ فى مختلف مراحل التعليم •

٢ـ التغير فى نصيب المدرس من تلاميذ فى مختلف مراحل وانواع التعليم •

٣ـ اعداد المدرسين المطلوبين للاحلال محل الذين سيتركون الخدمة نتيجة الوفاه او الاحاله الى المعاش او الهجره او الاعاره الخارجية او الذين سيتركون مهنه التعليم الى وظائف اشرافيه او اداريه •

ولا يكفى ان تقدر الحاجات الى المدرسين والمعلمين خلال سنوات الخطه بصورة اجمالية ، ولكن من المهم كذلك ان تقدر هذه الحاجات تبعا لنوع التعليم وكذلك بالنسبة للتخصصات المختلفه فيه • كما يجب تقديرها ايضا بالنسبة للذكور والاناث خاصة اذا كان التعليم قائما على اساس الفصل بين الجنسين •

وعند حساب الحاجات الى المدرسات والمعلمات يجب ملاحظة ان كثيرا منهن لايدخلن الخدمة بعد تخرجهن من معاهد ودور اعداد المعلم ، كما ان اغلبهن لايستمر طوال حياته يزاول العمل التعليمى بسبب الزواج او رعاية الاطفال • كما يجب ان يوضع فى الاعتبار اضافة نسبة معينه لمواجهة الحاجة الى معلمات او مدرسات بسبب كثرة تغيبهن حيث لوحظ ان نسبة تغيبهن فى حالة المتزوجات منهن تصل الى حوالى ١٠٪ سنويا •

ومن ناحية الكيف فان اى تخطيط سليم لاعداد المعلمين وتدريبهم لابد وان يتناول التحليل الوظيفى للمهنه فى مختلف مستوياتها ، وعديد الصفات او الخصائص والاتجاهات والقدرات التى يجب ان تتوافر فى المدرس فى مراحل التعليم المختلفة . ويعنى هذا بالنسبة لاعداد المعلم ان تكون وسائل اختيار المعلم قادرة على اكتشاف هذه الصفات او الخصائص والاتجاهات لضمان حسن اختيار المدرس . كما يجب ان يتناول التخطيط السليم لاعداد المعلم وسائل تنمية الاستعدادات والقدرات لدى المقبولين لمهنه التدريس بحيث تصبح صفات او خصائص ثابته اثناء فترة الاعداد او اثناء الخدمة .

كما يجب ان يتناول التخطيط لاعداد المعلم دراسة خطه ومنهج الدراسة فى معاهد ودور اعداد المعلمين ومايحويه من مواد ثقافية ومهنيه ، ونسبة كل منها الى الاخرى والحد الادنى الثقافى اللازم توافره فى المعلم فى كل مرحلة . كما يجب ان يتناول التخطيط لاعداد المعلم التخطيط لطرق التدريس والوسائل المعينه من سمعيه وبصرية والوان النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضى اثناء فترة الاعداد . كما يجب ان يتناول مدة الاعداد ومكانة ومدة التدريب العملى وغير ذلك من عناصر تتصل بوسائل اعداد المعلم .

ومن المهم كذلك العناية بتدريب المعلم اثناء الخدمة والتخطيط لذلك عن طريق تنظيم برامج التدريب واعداد هذه البرامج التدريبية المختلفه من تأهيل واستكمال او تجديد ولابد ان يعالج التخطيط لهذه البرامج المشكلات التاليـــة :

أ ـ متى واين يتم هذا التدريـــب ؟.

ب ـ ماهى وسائل التدريب ونوع البرامج التدريبيـــة ؟.

حـ ـ من يقوم بهذا التدريب ومدته ومحتـــواه ؟.

د ـ تقويم اثر العمليات التدريبية على زيادة كفاءة الافراد المتدربين فى القيام باعمالهـــم التدريســـيه .

الفصل السادس

الاحصاءات التعليمية اللازمة للتخطيط التربوى واستخداماتها فى تقديم النمو فى التعليم

ان وضع اى خطه تعليمية يتطلب القيام بدراسة شاملة وعميقه لواقع التعليم واتجاهات نموه • ويتطلب هذا ولاشك تجميع عديد من البيانات الاحصائية عن مختلف جوانب العملية التعليمية ، وتظهر هذه البيانات فى صورة كراس يعده جهاز الاحصاء المختص • وتؤخذ البيانات الاحصائية دائما مرتين فى العام ، مرة فى بداية العام الدراسى لتعطى معلومات مبدئيه عن اوضاع التعليم ، والمره الثانيه بعد استقرار الامور فى المدارس ويسمى احصاء هذه المره الاحصاء الاستقرارى • وتتفاوت درجة صحة البيانات الاحصائية من بلد الى آخر ، وتتوقف درجة الصحة على مدى الوعى التخطيطى لدى القائمين بملء الاستمارات الخاصه بجمع البيانات الاحصائية •

وتتناول الاحصاءات التربوية مختلف جوانب العملية التربوية التى يمكن اخذ بيانات احصائية عنها والتى يمكن اجمالها فيما يلى :ـ

اولا : الاحصاءات التعليمية :

١ـ بيانات عن المؤسسات التعليمية :

تشمل هذه البيانات اعداد المدارس ومختلف المؤسسات التعليمية الاخرى موزعه تبعا للتقسيمات الاداريه (محافظه ـ مدينه ـ قريه) ، وتبعا لنوع المدرسة (حكومية ، اهلية ، اجنبيه) وتبعا لجنس تلاميذها (بنين ، بنات ، مشتركة) ، ونوع المرحلة التعليمية (رياض اطفال ، ابتدائيه ، اعداديه ، ثانوية ، فنيه ••) •وتستخدم هذه البيانات الاحصائية فى عمل خارطات مدرسية توضح توزيع المدارس على الاماكن المختلفه من البلاد ، وعلاقة هذا التوزيع بالكثافة السكانية ونوع النشاط الاقتصادى الغالب ومن الواضح ان مثل هذه الخارطات لها قيمتها الكبيرة لوضع المخططات التربية نظرا لانها تعطى صورة سريعة ودقيقه عن توزيع المؤسسات التربوية وفقا للحاجات السكانية والاقتصادية •

٢ـ بيانات عن اعداد التلاميذ :

تضم هذه البيانات معلومات عن اعداد التلاميذ المقبولين والمقيدين فى مختلف مراحل وانواع التعليم موزعين تبعا للجنس والسن والسنوات الدراسية المختلفه وتبعا للمحافظات وشعب الاختصاص • كما تشمل هذه البيانات ايضا على اعداد المتقدمين للامتحانات المختلفه واعداد الناجحين موزعين تبعا للجنس ونوع التعليم وتبعا للمحافظات وشعب الاختصاص •

وجميع هذه البيانات لها اهميتها الكبيرة للتخطيط التربوى نظرا لانه يمكن عن طريقها استخلاص المعلومات التالية :

أ ـ نسبة الطلاب والطالبات موزعين تبعا للجنس او المحافظات الى مجموع السكان او الى مجموع السكان فى الفئات العمريه المقابلة للمراحل التعليمية المختلفة •

ب ـ نسبة الطلاب والطالبات فى التعليم العام والتعليم الفنى موزعين تبعا للجنس والمحافظات ونوع التخصص •• الخ •

حـ ـ نسب الطلاب والطالبات فى التعليم الحكومى والتعليم الاهلى فى كل مرحلة تعليمية موزعين تبعا للجنس او المحافظات المختلفه او فروع الاختصاص او نوع التعليم •

د ـ نسب النجاح ونسب الرسوب فى كل مرحلة تعليمية وكل نوع من التعليم •

هـ ـ نسب التسرب او الضياع فى كل مرحلة تعليمية تبعا للجنس او المحافظات •• الخ •

٣- بيانات عن المدرسين والمعلمين وسائر الموظفين فى الجهاز التعليمى :

تشمل هذه البيانات معلومات عن الاوضاع القائمة بالنسبة للمدرسين والمعلمين وسائر الافراد المسئولين عن سير الجهاز التعليمى ، ومثل اعداد المدرسين والمعلمين الموجودين فى كل مرحلة او نوع من التعليم موزعين تبعا للجنس والسن والمؤهل ومدة الخدمة والمرتب والجنسيه والتخصص . وتشمل هذه البيانات ايضا اعداد نظار المدارس والوكلاء والموجهين وسائر الموظفين الفنيين والاداريين مثل امناء المكتبات والمحضرين والمعاونيين الصحيين وغيرهم . ولهذه البيانات جميعا اهمية كبرى لتقدير حاجات المستقبل الى مدرسين او معلمين وغيرهم من افراد عاملين فى الجهاز التعليمى وسد العجز القائم فيها .

٤- بيانات عن المبانى والتجهيزات المدرسية :

تشمل هذه البيانات معلومات عن الاوضاع القائمة بالنسبة للمبانى التى تشغلها المؤسسات التعليمية الموجوده . وتتضمن هذه المعلومات عدد المبانى المدرسية الموجوده فى كل مرحلة تعليمية وكل نوع من التعليم موزعه تبعا لنوع المدرسة (بنين - بنات - مشتركة) والمحافظات المختلفه ، وعدد الفصول فى كل مدرسه . كما تتضمن ايضا معلومات عن حالة دورات المياه والمراحيض ، والمختبرات والمكتبات والورش وساحات اللعب . وغير ذلك من تجهيزات لازمه لسير العملية التربوية . ومن المهم ان تعطى هذه البيانات معلومات عن نوع المبانى المدرسية (حجر - طوب - خشب) وحالة المبانى (صالحة او غير صالحة) ووضع هذه المبانى (مملوكه للحكومة - مؤجره - متبرع بها من الاهالى .. الخ) وعمر المدرسة وعدد المدارس التى تشغل المبنى المدرسى ، ونوع الخدمات الموجوده فى المبنى المدرسيى مثل وجود كهرباء او مياه جاريه او تليفون .. الخ .

وجميع هذه البيانات لها اهميتها فى التخطيط للمبانى والتجهيزات المدرسية .

٥ — بيانات عن النشاط المدرسى خارج الفصل :

المقصود بهذا النشاط المدرسى جميع صور النشاط التربوى الذى يتم خارج الفصل الدراسى او خارج المدرسة تحت توجيه المدرسة واشراف منها ويعتبر جزءا مكملا للمنهج الدراسى • ولهذا النشاط اهمية كبيرة فى العملية التربوية • وتختلف هذه النشاطات من مدرسة الى اخرى تبعا لامكاناتها ونشاط اعضاء هيئة التدريس فيها ، ولهذه النشاطات دلاله كبيرة فى الحكم على نوعيه التعليم وجودته • ومن امثله المعلومات الخاصه بهذا النشاط مايلى :—

أ — الاقسام الداخليه بالمدارس ودور المعلين والمعلمات ، وعدد الطلاب والطالبات المستفيدين من هذه الاقسام وحالة هذه الاقسام •

ب — مختلف صور النشاط الاجتماعى والعلمى الذى يتم داخل المدارس وعدد الطلاب والطالبات المشتركين فى هذا النشاط مثل جمعيات الكشافه او المرشدات ، جمعيات التمثيل والرحلات والجمعيات العلمية والادبيه والتعاونية •• الخ •

حـ — انواع النشاطات الرياضية المختلفه الموجوده فى المدارس وعدد الطلاب والطالبات المشتركين فيها مثل فرق كرة القدم او السله او الطائرة••• الخ •

د — عدد الطلاب والطالبات الذين يتناولون وجبات غذائية او حليب •

هـ — عدد الوحدات الصحيه المدرسية ، وعدد الاطباء والممرضات فيها ونسبة المترددين على هذه الوحدات •

ولاشك ان هذه البيانات جميعا لها اهميتها فى التخطيط للخدمات المدرسية والتخطيط للنشاطات الاجتماعية والثقافية والعلمية والرياضية داخل وخارج المدرسة •

٦ــ بيانات عن مخصصات التعليم او ميزانياته :

البيانات الاحصائية الخاصه بمخصصات التعليم وميزانياته ذات اهمية كبرى للتخطيط التربوى • وتضم هذه البيانات معلومات عن ميزانية التعليم وتوزيعها تبعا لابواب الصرف المختلفه ، وتبعا لكل نوع ومرحلة للتعليم • ولهذه البيانات جميعا اهميتها فى دراسة وسائل زيادة كفاءة العملية التعليمية ، ووضع السياسات الخاصه باعادة توزيع مخصصات التعليم بما يتلاءم مع الحاجات التعليمية القائمة والمستقبله ، ووضع السياسات الخاصه بأجراء عمليات الوفر المطلوبه فى حالات عجز الميزانيات • ومن المهم دراسة هذه الميزانيات فى ضوء الميزانية العامة للدولة لمعرفة مدى نصيب التعليم من ميزانية الدولة ، او مدى مايلقاه التعليم من عناية بالنسبة لحجم التعليم وبالقياس الى نصيب القطاعات الاخرى من ميزانية الدولة •

وكما سبق ان ذكرها على الجهاز الاحصائى ان يقدم هذه البيانات جميعا الى القائمين على تخطيط التعليم ، ولكن عليه ايضا ان يقدم بيانات فى مختلف هذه النواحى عن الدول الاخرى لامكان القيام بعمليات مقارنه على اسس علمية تساعد فى وضع اهداف التخطيط التربوى •

ثانيـــا : الاحصاءات التعليمية وتقدير النمو فى الجهاز التعليمى خلال سنوات الخطه

اذا توافرت البيانات التعليمية الخاصه بالنمو فى اعداد التلاميذ المقيديـــن بالسنوات المختلفه لمراحل التعليم لفترة زمنيه مناسبة ، واذا توافرت البيانات الاحصائية السكانية الخاصة بتوزيع السكان تبعا للجنس والسن فى الحاضر وفى المستقبل فيمكن التنبؤ بالنمو فى اعداد التلاميذ المنتظر قبولها او قيدهم فى مراحل التعليم المختلفه .

(١) : التنبؤ باعداد الاطفال المنتظر قبولهم بالسنه الاولى بالمرحلة الاولى :

ان الخطوه الاولى للتنبؤ بحجم المجتمع المدرسى فى المرحلة الابتدائية هـى تقدير الاطفال موزعين تبعا للجنس الذى ينتظر ان يبلـغ سن الالزام (٦ ـ ٧ فـى ج ٠ع ٠م مثلا) ٠ خلال سنوات الخطه ٠ ويمكن تقدير هذا العدد بمعرفة تقديرات النمو السكانى عاما بعد اخر موزعين تبعا للسن والجنس ، او بمعرفة عدد المواليد لعـــدة سنوات سابقه ٠ فمواليد عام ١٩٦٠ هم الذين يطرقون ابواب المدرسة الابتدائية بعـــد ست سنوات اى عام ١٩٦٦ ، وذلك بعد طرح اعداد الوفيات خلال هذه الفترة ٠ فاذا عرف اعداد مواليد سنة ١٩٦٥ يمكن تقدير اعداد الاطفال الذى ينتظر ان يطرقـــوا ابواب السنه الاولى الابتدائية سنة ١٩٧١ ٠ وهكذا فاذا كان الالزام كاملا بمعنى ان كل طفل يصل سنه الى سن الالزام (٦ ـ ٧ فى ج ٠ع ٠م ٠ مثلا) فان عدد الاطفال الذيـــن ينتظر قبولهم وقيدهم فى السنه الاولى الابتدائية سنة ١٩٧١ هو عدد المواليد سنة ١٩٦٥ مطروحا منهم عدد الوفيات خلال هذه المده وفقا لمعدلات الوفيات لهذه المجموعة من العمـــــر ٠

اما اذا كان الالزام غير كامل وليس من المنتظر قبول جميع الاطفال فى سن الالزام ، فمن المهم معرفة تطور نسبة الاطفال المقبولين فى السنه الاولى الابتدائية من مجموع الاطفال فى سن الالزام خلال مجموعة من السنين . ومعرفة اتجاهات نمو المقبولين خلال هذه السنين ثم اسقاطها علي المستقبل خلال سنوات الخطه يمكن تقدير اعداد الاطفال الذين ينتظر قبولهم فى المستقبل . فاذا وجد مثلا ان متوسط معدلات النمو خلال مجموعه من السنوات الماضية هو ٢ ٪ سنويا فيمكن افتراض استمرار هذا المعدل فى النمو خلال سنوات الخطة .

الا ان استخدام هذه الطريقة فى التقدير يقابلها افتراضات كثيرة اهمها :

أ — ان اعتبار نمط النمو فى السنوات الماضية اساسا لتقدير النمو فى السنوات القادمة ليس فى حقيقته تخطيطا للتعليم بقدر ماهو تقدير لاحتمالات النمو التلقائى للتعليم فى المستقبل ، ولايعنى ذلك بأن هناك اهداف معينه للنمو يستهدفها التخطيط للتعليم . ان تقديرات النمو فى القبول فيما يتصل بالالزام فى التعليم يجب ان ترتبط اساسا باهداف موضوعه للنمو فى التعليم الابتدائى .

ب — ان اسقاط معدلات النمو فى الماضى على النمو فى المستقبل قد يؤدى الى نمط من النمو قد لايكون من الممكن تحقيقه فى المستقبل . فاذا كان معدل النمو فى القبول فى السنوات الاخيره سريع جدا بسبب التخلف الشديد الذى صادفه القبول فى التعليم الابتدائى فى الماضى ، ولصغر حجم المقبولين ، فقد لايكون من الممكن الاستمرار فى تبنى هذه المعدلات فى المستقبل عند تضخم اعداد المقبولين .

حـ — ان اسقاط النمو الماضى على المستقبل قد يتجاهل واقع التعليم من حيث ان هناك فى اغلب الدول النامية اختلافا كبيرا فى حظ الذكر والانثى من التعليم ، كما ان هناك فروقا فى حظوظ المحافظات او البيئات المختلفه . ان التخطيط للقبول فى التعليم الابتدائى يجب ان يستهدف تكافؤا فى فرص التعليم بين الذكر والانثى ، وبين المحافظات المختلفه مما يستوجب وضع معدلات مختلفه للنمو فى القبول بالنسبة للذكور والاناث او بالنسبة للمحافظات او البيئات المختلفه .

(٢) : تقدير اعداد المنتظر قبولهم بالسنوات الاولى من المراحل التعليمية التالية :

اذا كان تقدير اعداد التلاميذ المنتظر قبولهم فى السنه الاولى من التعليم الابتدائى مرتبط باهداف النمو فى هذا التعليم ، ثم الزيادة المنتظره فى اعداد الاطفال فى سن الالزام كما يفرضها النمو السكانى ، فان اعداد المقبولين فى السنة الاولى من المراحل التعليمية التالية يرتبط باعداد الخريجين من المراحل التعليمية السابقه ، والاتجاهات او الاهداف الخاصه بتوزيع خريجى المرحله السابقه نحو انواع وفروع التعليم فى المراحل التاليه .

فاذا اوضحت مثلا دراسة اتجاهات خريجى المدرسة الابتدائية ان حوالى ٣٠ ٪ من هؤلاء الخريجين يواصلون دراستهم للمرحلة الاعدادية ، فبمعرفه اعداد التلاميذ المنتظر تخرجهم من هذه المرحله يمكن حساب اعداد التلاميذ المنتظر تخرجهم من هذه المرحلة يمكن حساب اعداد التلاميذ المنتظر قبولهم بالسنة الاولى من المدرسة خطة التعليم من نمو فى التعليم الابتدائى .

وبنفس الطريقة يمكن حساب اعداد التلاميذ المنتظر قبولهم فى الفروع المختلفه من التعليم الثانوى (عام ـ صناعى ـ تجارى ـ زراعى .. الخ) . او اعداد التلاميذ المنتظر قبولهم فى التعليم العالى والجامعى من خريجى الثانويات .

(٣) : تقدير اعداد التلاميذ المنتظر قيدهم فى السنوات المختلفه لمراحل التعليم

يمكن التوصل الى وضع تقديرات لاعداد الطلاب والطالبات الذين ينتظر قيدهم فى السنوات المختلفه فى مراحل التعليم خلال سنوات الخطه اذا كان لدى المخطط البيانات التاليـــة :

أ ـ عدد الطلاب والطالبات المقيدين فى السنوات الدراسية المختلفه للجهاز التعليمى فى سنة الاســاس .

ب ـ نسب الذين يتركون الدراسة اثناء او فى نهاية العام الدراسى دون ان يواصلـــوا دراستهم وهى ماتعرفه باسم نسب التســرب .

حـ ـ نسب النجاح او الرسوب فى كل سنة دراســية .

فاذا عرفت هذه البيانات يمكن تقدير اعداد المقيدين فى السنوات الدراسية الاولى من كل مرحلة تعليمية باتباع الخطوات التاليــة :

أ ـ يقدر اعداد المنتظر قبولهم فى السنة الدراسية الاولى وفقا للطريقة الـــتى ذكرناها انفا .

ب ـ يضاف الى اعداد هؤلاء اعداد الذين ينتظر بقاءهم للاعادة وذلك بدلالة نسب الرســوب .

حـ ـ يطرح من الناتج اعداد المنتظر تركهم القيد بالسنه الاولى من المرحلـــة بسبب الوفاة او ترك المدرسة وذلك بدلالة معدلات الوفاة او نسب التسرب .

وبنفس الطريقة يمكن تقدير المنتظر قيدهم فى السنوات الدراسية التالية لكل مرحلة تعليمية باتباع الخطوات التاليـــة :

١ــ يقدر اعداد المنقولين للسنوات الدراسية التالية ٠ وذلك بمعرفه اعداد المقيدين فى السنوات الدراسية السابقه ونسب النجاح فى الامتحانات النهائية ٠ فيمكن مثــــلا تقدير اعداد التلاميذ المنقولين للسنه الدراسية الثانيه عام ١٩٧١ من معرفة اعــداد المقيدين فى السنه الاولى عام ١٩٧٠ ونسبة النجاح فى الامتحان النهائى للسنه الاولى

٢ــ يضاف الى اعداد التلاميذ المنقولين اعداد التلاميذ المنتظر بقائهم للاعادة بســبب الرسوب وذلك بمعرفة معدلات الرســوب ٠

٣ــ يطرح من الناتج اعداد التلاميذ المنتظر ان يتركوا الدراسة بسبب الوفاة او التسرب بمعرفه معدلات الرســوب ٠

وبتطبيق هذه الطريقة باستمرار من سنه دراسية الى اخرى يمكن حساب اعــداد التلاميذ المنتظر قيدهم فى السنوات المختلفه خلال سنوات المخطه ٠

ومن الواضح ان هذه الطريقة السابقة برغم دقتها فانها تحتاج الى كثير مــن البيانات الاحصائية التى قد لاتتوافر فى كثير من الدول النامية ٠ لذلك فيمكن استخدام طريقة ابسط ولكنها اقل دقة ولاتحتاج لبيانات احصائية تفصيلية من نسب للنجــاح او التسرب او معدلات للوفاة ٠٠ الخ ٠ وتعتمد هذه الطريقة على ما يسمى بمعدلات النجاه Survival Rates وذلك بأن ينسب عدد التلاميذ المقيدين فى صف معين من مراحــل التعليم (ولتكن الصف الثانى) الى اعداد التلاميذ المقيدين فى الصف السابق (الصف الاول) فى السنه السابقه ٠ وتسمى هذه النسبة نسبة البقاء

$$\text{مثال معدل النجاة} = \frac{\text{عدد المقيدين فى الصف الثانى عام ١٩٧٠}}{\text{عدد المقيدين فى الصف الاول عام ١٩٦٩}}$$

وعند تقدير اعداد التلاميذ المنتظر قيدهم فى الصفوف المختلفه فى المستقبل يمكن تطبيق هذه المعدلات بافتراض ثباتها او تغييرها وفقا للاعتبارات الخاصه بزيادة كفاءة التعليم فى المستقبل

ويجب ان يلاحظ ان عمليات التقدير لايمكن ان تبقى عمليات آليه خاليه من تصور ذكى لاهداف رجال التخطيط التربوى للنمو فى الجهاز التعليمى وفقا لمؤشرات الكم والكيف التى تحدثنا عنها فيمــا سبق ٠ بل انه من المهم جدا ان تكون هذه التقديرات فى ضوء مايستهدف التخطيط التربوى مــن زيادة فى النمو الكمى والكيفى للتعليم خلال سنوات الخطــة ٠

الفصل السابع

اقتصاديات التربية

التربية وتنمية الموارد البشرية في المجتمع

الموارد البشرية فى المجتمع هى أغلى ما يملك المجتمع ، اذا احسن اعدادها وتدريبها ، واذا احسن استغلالها والحفاظ عليها . والموارد البشرية تشمل جميع الافراد في المجتمع ذكورا واناثا القادرين على العمل والانتاج .. او الذين ينتظر ان يدخلوا سوق العمل فى فترة معينة . وقد سبق ان اوضحنا اهمية هذه الموارد البشرية ويكفى ان نقول ان استغلال الثروات الطبيعية فى المجتمع لا يتم الا بواسطة الموارد البشرية ، كما ان هذه الموارد هى التى تنمى وتطور الثروة الطبيعية وهى القادرة على تحويل هذه الثروة من صورة الى اخرى لما فيه فائدة هذا المجتمع . ان الافكار الاقتصادية التقليدية القائلة بأن أهم عنصر من عناصر الانتاج هو رأس المال قد عفى عليها الزمن . فقد اثبتت الدراسات الحديثة ان أهم عوامل الانتاج هو راس المال البشرى .. هو القوة البشرية المدربة المزودة بالمهارة والمعرفة والقادرة على دفع حركة الانتاج .

والمقصود بتنمية الموارد البشرية هو زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع افراد المجتمع ، وهى تعنى من الناحية الاقتصادية تجميع راس المال البشرى واستثماره بصورة فعالة فى تطوير النظام الاقتصادى . أما من الناحية الاجتماعية فيقصد به اعداد الناس للاسهام فى الحياة الاجتماعية من مختلف نواحيها بوصفهم مواطنين فى مجتمع ديمقراطى . وتتم هذه التنمية بطرق متعددة منها التعليم الشكلى بمراحلة المتعددة وانواعه المختلفة ومنها التدريب اثناء الخدمة وكذلك التطوير الذاتى القائم على سعى الافراد من تلقاء انفسهم وبجهودهم الخاصة الى زيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم ومواهبهم .

ويجب النظر الى تنمية الموارد البشرية من زاويتين : زاوية الكم وزاوية الكيف ، فمن ناحية الكم على التربية ان تمد البلاد بحاجاتها الى الافراد المدربين وفقا للتخصصات المختلفه الموجوده والتى ينتظر ان تنشأ فى المستقبل ، ووفقا لمستويات التعليم المختلفه . ويتطلب اعداد حاجة البلاد من ناحية الكم وجود خطط طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفى ضوء حاجات هذه الخطط الى قوى عاملة مدربه يقوم الجهاز التعليمى بامداد قطاعات النشاط المختلفه بهذه الحاجات ومعنى هذا وجود خطط طويلة المدى للتعليم وربط هذه الخطط بالخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اما من ناحية الكيف فان على التربية مسئولية الكشف عن المواهب والقدرات والاستعدادات التى لدى جميع الافراد واطلاق هذه القوى والمواهب لتساهم بدورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .. ومعنى هذا ان على التربية المسئوليات التالية :-

١ - ان تقدم لجميع افراد الشعب حدا ادنى من الثقافة والتعليم يجعل كل فرد قادر على القيام بوظائفة ومسئولياته فى المجتمع .

٢- ان تقوم التربية باكتشاف القدرات والطاقات والامكانات الموجوده فى كل فرد واطلاق هذه الطاقات والامكانات لاقصى درجة ممكنة .

٣- ان تتيح لكل فرد اكبر فرصه للتعليم تتناسب مع قدراته وامكاناته دون ان يجد ذلك اى معوقات اقتصادية او اجتماعية .

٤- ان يتنوع التعليم فى مؤسساتها بحيث يحصل كل فرد على نوع التعليم الذى يناسبة

٥- ان تساعد التربية كل فرد على الحصول على نوع التعليم الذى يناسبة والذى يقوده الى نوع العمل الذى يناسبة وذلك على طريق تطوير وتحسين عمليات التوجيه التربوى والمهنى .

٦ـ ان تطور التربية مناهج التعليم باستمرار بحيث تصبح هذه المناهج متمشيه مع التطورات الحديثه فى العلم والتكنولوجيا ٠ وبحيث تعد التلاميذ لشغل وظائفهم فى المجتمع ٠ وتطوير انفسهم واعمالهم وفقا للتغيرات التى يمكن ان تحدث فى الوظائف والمهن والاعمال ٠

٧ـ ان تحسن اعداد المعلم باستمرار بحيث يصبح اكثر كفاءة للقيام بعملية التعليم، وبحيث يصبح المعلم قوة حقيقيه فى احداث التطوير التعليمى ليصاحب ويواكب التطورات الحادثه فى المجتمع ٠

٨ـ ان تطور طرق التدريس بحيث يصبح الثقل فى العملية التعليمية على حفظ واستظهار الماده ٠ ولكن على قدرة الفرد على التفكير وحل المشكلات والتكيف مع ظروف البيئة المتغيره ٠ وعلى خلق اتجاهات علمية مناسبة تساعد الفرد على شق طريقة فى الحياة الحديثة ٠

٩ـ ان تفسح التربية المجال امام المتفوقين لكى يستفيدوا من امتيازهم وتفوقهم ٠ ا ن تنمية الامتياز والعنايه بالموهوبين والمتفوقين واعطائهم كل فرص النمو والتثقيف هو من اهم العوامل التى تدفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

١٠ـ ان تعمق التربية الوعى بين التلاميذ ومختلف فئات الشعب باهداف المجتمع، وبالصراعات القائمة فيه ٠ وبمشكلات ونقاط الضعف فيه وبأهمية الثروة البشرية لتنمية المجتمع ٠ وعلى التربية ان تخلق المناخ المناسب لحدوث التنمية عن طريق القضاء على المفاهيم والقيم الفاسده والتى لاتتناسب مع حاجات المجتمع الجديد ٠٠ وتبشر بقيم جديدة تساعد على نجاح عملية التنمية ٠ ان وجود هذا الوعى ٠٠ وخلق هذا المناج الصالح للنمو هو من اهم العوامل التى يمكن ان تساهم بها التربية فى تنمية الموارد البشرية وبالتالى فى دفع عجلة الانتاج ٠

التعليم كمشروع اقتصادى :

لم يقف الاقتصاديون عند حد تقرير الرابطه الوثيقة بين التربية والنمو الاقتصادى ، او دور التربية فى احداث التنمية ، وانما حاولوا ان يقدروا بالحساب مدى مساهمة التربية فى هذا النمو ، وقد سلكوا فى ذلك مذاهب عدة وطرق مختلفه ، وقد لاقت كل طريقة من هذه الطرق عددا كبيرا من الانتقادات ولكنها جميعا تثبت بصورة او بأخرى ان التربية مشروع اقتصادى ذو عائد مرتفع ، وسنتكلم بايجاز عن أشهر هذه الطرق :—

١ — طريقة الترابط بين نفقات التعليم والدخل والقومى :

تعتمد هذه الطريقة على ايجاد علاقة بين النمو فى نفقات التعليم فى فترة معينه وبين النمو فى الدخل القومى خلال هذه الفترة ، واشهر هذه الابحاث هى التى قام بها ايدنج وايلفين وقد اثبتت جميع هذه الدراسات العلاقة الموجبه بين النمو فى نفقات التعليم والنمو فى الدخل القومى ومن اشهر الدراسات فى هذا المجال الدراسة التى قام بها تيودور شولتز الامريكى والتى قاس فيها الترابط بين التربية والدخل القومى فى الولايات المتحده خلال الفترة الواقعه بين ١٩٠٠ و ١٩٦٥ ، وقد وجد شولتز ان الموارد المخصصة للتربية قد ارتفعت خلال هذه الفترة حوالى ثلاثة اضعاف ونصف بالنسبة لدخل الفرد المستهلك ، وبالنسبة ايضا للتكوين العام لرأس المال ، ومعنى ذلك ان التربية بوصفها استثمارا يمكن ان تعتبر اكثر جاذبيه بنسبة ٣ر٥ مرة عن استثمار رأس المال العادى ، كما وجد ان الاستثمار فى التعليم الثانوى قد زاد ١٣٥ مره خلال الفترة من ١٩٠٠ — ١٩٥٦ وبالنسبة للتعليم العالى والجامعى زاد بمقدار ١١٠ مره ، وبمقارنه النمو فى موارد التعليم والنمو فى الدخل القومى خلال الفترة التى بحثها استطاع شولتز ان يبين مدى العائد من النمو فى الصرف على التعليم [١]

(١) انظر التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى — استراتيجيات تنمية الموارد البشرية تأليف فردريك هاريسون وترجمة الدكتور ابراهيم حافظ — مكتبه النهضة المصريه — ١٩٦٦ .

٢ — طريقة الباقـــي Residual Factor

حاول كثير من علماء الاقتصاد قياس مدى مساهمة التربية فى النمو الاقتصادى بقياس نسبة الزيادة فى اجمالى الدخل القومى التى يمكن ارجاعها الى ما أنفق من العوامـــل المؤثره فى الانتاج والتى يمكن قياسها (رأس المال والعمال) وذلك خلال فترة معينه ، واعتبار " الباقى " نتيجة للتحسينات التى طرأت على القوى العاملة وتعتبر التربية مـــن أهم هذه العوامل المحسنه للقوى العاملة . والواضح ان هذا العامل المتبقى يتضمـــن كثيرا من العوامل اهمها التعليم والتدريب وزيادة المهارة .. والتنظيم الادارى والفـنى ، والتقدم التكنولوجي ، واستخدام مصادر جديدة للطاقة او الانتاج .. الخ . وهى وان كانت ترتبط ارتباطا بالتربية والتدريب فى كل عنصر منها . ومن اهم الدراسات فى هذا المجـال الدراسة التى قام بها روبرت سلولو والتى استنتج منها ان هذا العامل الباقى يساهـم بما قدره ٣٨٫٥ ٪ من زيادة الانتاج عن كل رجل / ساعة فى الولايات المتحده فيما بـين ١٩٠٩ و ١٩٤٩[1] . الا انه قد بين مدى الصعوبه فى تحديد اسهام الموارد المخصصـة للبحوث والتعليم .. الخ بالمقارنة الى قياس اسهام تكوين رأس المال بالمعنى المعروف .

كما حاول ادوارد دينسون ان يحدد بصورة اكثر تفصيلا مصادر النمو فى الولايـات المتحده فقام بحساب الباقى الذى لايرجع الى زيادة المنصرف من رأس المال والعمل فوجد ان الباقى اصغر كثيرا من الباقى الذى قاسه سولو لانه حاول ان يقيس عددا من العوامل مثل التعليم واثر انقاص ساعات العمل على نوعية ناتج العمل ، كما قسم الباقى على عدد من العناصر اهمها تقدم المعرفه .. ويقول دينسون : " بين عام ١٩٢٩ الى ١٩٥٧ زاد مقدار ماحصله العامل المتوسط من التعليم بمقدار ٢ ٪ فى السنه ، وقد ادت هذه الزيادة الـى رفع متوسط نوعية العمل بمقدار ٩٧ ٪ فى السنه كما اسهمت بمقدار ٢٣ ٪ من معدل النمو فى الدخل القومى ، ٤٢ ٪ من نمو الدخل القومى بالنسبة للفرد العامل .

---

(1) Robert Solow, Technical change and Aggregat Production funstion, Review of Economics and Statistics, August 1969.

ومن المحاولات الحديثه لعزل اسهام التعليم فى اجمالى الدخل القومى فى الولايات المتحده تلك التى قام بها " هتكوركوربا " واوصلته الى ان ٣١ ٪ من زيادة اجمالى الدخل الكلى غير الزراعى يرجع الى ما انفق من رأس المال والعمل و ٣ر٥ ٪ الى زيادة تعليم القوى العاملة و ٤ر٤ ٪ الى تحسن القدرة على العمل نتيجة رفع المستوى العلمى ٣ر٥٩ ٪ الى صور التقدم التكنولوجى الاخرى (١)

ولطريقة الباقى عيوب يعترف بها عادة الذين يستخدمونها ونقادهم على حد سواء . والعلاقة المتبادله بين تكوين رأس المال والتكنولوجيا ونمو المعرفه تعنى ان الباقى الذى نفرده الى تزايد المعرفه قد يتضمن فى واقع الامر جانبا من تكوين رأس المال يتمثل فى تحسن نوعية اصول رأس المال . كما ان مايعزى الى ان التعليم ليس منفصلا تماما فليست هناك معرفه بين التعليم الشكلى وغير الشكلى . كما ان اغلب البيانات التعليمية تنصب على نفقات التعليم المدرسى وتغفل القدر الكبير من التدريب التى يتم اثناء الخدمة ، كما انها لاتقيس الا العائد الاقتصادى وتهمل التأثير الاجتماعى والثقافى على التعليم .

٣ـ قياس العائد المباشر من الانفاق على التعليم :

تعتمد هذه الطريقة فى القياس على مقارنة مستوى دخول الافراد ، ونفقات تعليمهم وتستخرج معدل مردود التعليم عن طريق استخراج النسبه بين الدخول والنفقات . ولايتم هذا القياس ضمن اطار الافراد ودخولهم فحسب بل يمكن ان يتم الحساب على النطاق القومى مثلما فعل " شولتز " الذى قارن بين زيادة الدخل القومى وبين الدخل الناتج عن زيادة مخزون التربية لدى الطاقة العاملة . ومن امثلة هذه الدراسات ماقام به جارى بيكر واتبع فيها طريقة قوامها ان يجمع الاجور التى يتقاضاها افراد المهن المختلفه خلال فترة عمرهم المنتج ويطرح

---

(١) انظر : دكتور عبدالله عبدالدايم : التخطيط التربوى .

منها الفوائد ويقارن ذلك بالتكاليف التى يتطلبها تعلم المهنه • وقد وجد ان ارباح الذكور من السكان فى الولايات المتحده عام ١٩٥٠ كانت تمثل ١٤٫٨ سنويا من النفقات التى انفقها المعنيون على دراستهم الثانويه والعاليه او ١١ ٪ من مجموع النفقات التى تنفق على التعليم الثانوى والعالى • ومعنى هذا ان روؤس الاموال التى توظف فى التعليم تعوض خلال تسع سنوات مما يعتبر توظيفا جيدا جدا لروؤس الاموال •

وفى دراسة اخرى قام بها " دوبلين " و " لوتكا " لحساب قيمة دخل الفرد تبعا لمستوى تعليمه على اعتبار ان نفقات التربية تشمل نفقات الدراسة والطعام والتجهيزات وانعدام ربح الدارسين والفائدة (٤٪) على هذه النفقات جميعا • وقد وجد هذان الدارسان ان القيمة المالية التى يحصل عليها الفرد تتجاوز كثيرا نفقات تعليمه •• وان هذا التجاوز يزداد كلما ازدادت درجة التعليم او المؤهل الذى حصل عليه الفرد •

كما حاول باحثون كثيرون قياس عائدات التربية عن طريق المقارنه بين دخول افراد حصلوا على مستويات تربوية مختلفه • وقدر الباحثان جليك وميلر الفرق بين دخل خريج الجامعة وخريج المدرسه الثانوية بمبلغ مائة الف دولار • واعتبار هذا الرقم قمة التعليم العالى (١)

غير ان هذه الطريقة تقابل كذلك بالنقد الشديد فالكسب فى مختلف مراحل التعليم لايتوقف فقط على التعليم الشكلى وحده وانما ينعكس ايضا اثر التدريب اثناء الخدمة ، والخبرة ، والفروق الفردية والوضع الاجتماعى ومستوى الذكاء ودخل الاسرة وغير ذلك من عوامل •

---

(١) فردريك هاربسون ، المرجع السابق ص ٣١٣ — ٣٢٦ •

٤ــ حساب معاملات الارتباط بين نسب المقيدين فى التعليم واجمالى الدخل القومى :

اهم الدراسات فى هذه الناحية هى الدراسة التى قام بها سفينلسون واندنج والفين لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، اذ قارنوا بين نسب القيد فى المدارس فى ثلاث فئات من فئات السن (٥ ــ ١٤ ، ١٥ ــ ١٩ ، ٢٠ ــ ٢٤) فى سنة ١٩٥٨ فى ٢٢ بلدا بنصيب الفرد من اجمالى الدخل القومى مقدرا بالدولارات الامريكية حسب اسعار ١٩٥٩ فى هذه البلاد ، وكانت النتيجة التى خرج بها هؤلاء الباحثون مايأتى : من الواضح ان الدولة التى يكون نصيب الفرد فيها من اجمالى الدخل القومى منخفضا لاتستطيع ان توفر لمعظم الناشئين فيها بين سن ١٥ ، ١٩ تعليما متفرغا . وبالتالى لاتتيح عماله مربحه . فى حين ان البلد المتقدم فى الصناعه والذى يكون نصيب الفرد من اجمالى الدخل القومى عاليا يتعذر عليه ان يقف بتعليم النشىء فيه عند سن ١٤ . وفضلا عن ذلك فان الطلب على التعليم فى البلاد الغنيه يكون عاليا نظرا لارتفاع الاستهلاك الجارى وارتفاع الحد الادنى للدخل الذى يتيح الاستجابة لهذا الطلب .

نظرة نقدية (التربية بين النظرة الاقتصادية والنظرة الانسانية)

ان هذه النظرة السريعة لوسائل قياس العائد من العملية التربوية توضح لنا انه بالرغم من الجهود والمحاولات الكثيرة التى بذلت فى هذا المجال فان طرق القياس مازالت قاصرة عن قياس هذا العائد بدرجة كبيرة من الدقه . والواقع ان يستحيل علينا من الناحية العملية ان نحسب معدل العائد المالى من اى مشروع تعليمى بنفس الطريقة التى نحسب بها العائد من مشروع اقتصادى كسد من السدود او مصنع من المصانع وذلك بسبب صعوبة التأكد من مقدار مايعتبر استهلاكا ومقدار مايمثل الاستثمار .

والتحليلات الاقتصادية للاستثمار فى الانسان التى تمت حديثا وان كانت تعتبر اسهاما هاما فى النظرية الاقتصادية حيث انها تحاول قياس عائدات الاموال فى ظاهرة عصيه يطبعها على القياس الا وهى التربية ، الا انها ليست بذات اهمية كبيرة بالنسبة لواضعى الخطط القومية اللهم الا من حيث ابرازها اهمية التربية ماتوحى به من ان بعض تكاليفها يمكن اعتباره استثمارا وليس مجرد استهلاك جار او مصروفات اجتماعية . ان الجهود التى تبذل لزيادة تأكيد اهمية الموارد البشرية فى عملية التنمية الاقتصادية والمحاولات التى تبذل لقياس اسهام التربية فى النمو الاقتصادى كلها جهود ومحاولات بناءة ويجب ان تستمر وتحسن . الا ان التربية يجب الا ينظر اليها فقط باعتبارها عاملا من عوامل الانتاج . ان التربية ظاهرة انسانية رفيعة ولها قيمتها الذاتيه التى يجب الا تقيم بمال وتوزن بميزان الحساب . انه من الخطأ ان نفترض ان الغرض الاساسى من تنمية الموارد البشرية هو زيادة اسهام الانسان فى خلق الخدمات والسلع الانتاجية الى اقصى حد ممكن فمن المؤكد انه لاينبغى اتخاذ الزيادة فى الانتاج المقياس الوحيد لدور التربية واهميتها بالنسبة للمجتمع . ان تكوين الانسان وبناء شخصيته واعداده لحياه كاملة كريمة تحترم فيها ذاته ومقدساته ويوضع فيها الانسان موضعه الطبيعى فى هذا المجتمع هو مسئولية التربية الان ويجب ان تظل كذلك .

ومن جانب اخر فان المغالطات ان نقول ان التعليم وغيره من وسائل التنمية البشرية يجب ان تعتبر حقوقا انسانية بغض النظر عن اسهامها فى انتاج السلع والخدمات النافعه . فالتربية للمواطنه ، والتربية للتكيف والتربية من اجل رفع شأن الحريه وكرامة الانسان كلها اهداف مشروعة ولكنها لاتعبر الا بصورة جزئية عن تطلعات المجتمعات الحديثة وآمالها .

لذلك فلاينبغي ان يحدث صراع بين الاتجاهين الاقتصادى والانسانى فيما يختص بوظيفة التربية • فاذا كانت سرعة النمو الاقتصادى من الاهداف الرئيسية لاى مجتمع فلابد ان تقوم التربية بوظيفتها من حيث توفير المهارات والخبرات والمعارف التى يتطلبها الاقتصاد الانتاجى • واذا قبلنا هذا الهدف للمجتمع باعتباره هدفا مشروعا فان وظيفة التربية الاقتصادية لاتتعارض مع المفهوم الانسانى للتربية • فتنمية الانسان كغاية فى حد ذاته سيظل دائما هدفا نهائيا للتربية الا ان نمو الانسان لايمكن ان يتحقق الا فى مجتمع توافرت فيه سبل الحياه الكريمة •• ان التقدم الاقتصادى هو احد الوسائل لتحقيق الغايه النهائيه للتربية وهى نمو الانسان • اننا نستطيع ان نضع النظم المختلفه التى تضمن تنمية الموارد البشرية لاحداث اقصى معدلات للنمو الانتاجى وفى نفس الوقت نصون حرية الفرد وكرامته وقيمته وانسانيته •

أولا : المراجع العربية :

١ــ الموتمر الثقافى العربى السابع ، مشكلات التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، الادارة الثقافية بالجامعة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢ــ المركز الاقليمى لتدريب كبار موظفى التعليم بالدول العربيه ، صحيفه التخطيط التربوى .

٣ــ عبد الله عبد الدايم ، التخطيط التربوى : اصوله واساليبه الفنيه وتطبيقاته فى البلاد العربية دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٤ــ فردريك هاربيسون وتشارلزمايرز ، التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى ،ترجمة ابراهيم حافظ ، مراجعة محمد على حافظ ، النهضه المصريه ، القاهرة ١٩٦٦ .

٥ــ محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى ــ اسسه واساليبه ومشكلاته ، الانجلو المصريه ، القاهرة ١٩٦٥ .

٦ــ " " " ، مبادئ التربية الصناعية ، الانجلو المصريه ، القاهرة ١٩٦٥

٧ــ محمد على حافظ ، التخطيط للتربية والتعليم ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٢ .

٨ــ مركز الوثائق والبحوث التربوية ، تخطيط التعليم بالجمهورية العربية المتحده ، القاهرة ١٩٦٢ .

٩ــ معهد التخطيط القومى ، بحث تخطيط القوى العاملة على المدى الطويل ، القاهرة .

ثانيا : المراجع الاجنبيـــــة :

1- Correa, The economics of Human resourses, Pasman, Den Haag, 19 62

2- Denison, The sources of economic growth in the U.S. and the alternatives befor U.S., N.Y. 1962.

3- Harbison .F. & Mayers A.,
Education, Manpower and economic Growth, Mc Graw Hill, New York. 1964.

4- H.S.Parnes, Forcasting educational needs for economic and social development in O.E.C.D., 1962.

5- " " , Planning education for economic and social development, 1963.

6- O.E.C.D., The Mediterranean regional project education for economic and social development, country reports

7- " " " " , The residual factor and economic growth, 1964.

8- Shulty P.W, The economic value of education, Columbia University, Press 1963.

9- UNESCO ; Elements of educational planning, Ed. Studies and Document, No. 45.

10- Vaizep J., The economics of education, Faber & Faber, 1962.